جـــامعة عبـــد الرحمـــان مـــيرة ـ بجـــاية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قســـــــم قانون الأعمال

انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: بين المسعى والتحديات

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق
شعبة قانون الأعمال
تخصص: القانون العام للأعمال

إعداد الطالـــبتين:
ـ بوعيشي الجوهر
ـ بوعيشي نسيمة

تحت إشراف الأستاذ:
ـ عسالي عبد الكريم

السنة الدّراسية: 2016 – 2017

شكـــر وتقديـــر

الحمد والشكر والفضل لله العلّي العظيم

الذي وفقنا في إتمام هذا العمل المتواضع.

بمقتضي واجب الاعتراف بالفضل،

نتوجه بخالص الشكر والعرفان

إلى أستاذنا الفاضل المشرف "عسالي عبد الكريم"

الذي كان لنا مرشداً وناصحاً لإتمام

هذا البحث فندعو له بخير الجزاء.

كما نتوجه بالشكر والتقدير والعرفان

إلى كل أساتذتنا الأفاضل

الذين تعاقبنا عليهم خلال فترة

دراستنا من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي.

إهـــــــداء

أهدي هذا العمل إلى والدي

تاج راسي ومصدر افتخاري.

إلى والدتي طيب الله ثراها،

وأحسن مثواها مدرسة الإيمان والصبر والحنان.

إلى أختي وأخواتي الأعزاء.

والى زوجي رفيق دربي وحياتي.

إلى كل الأقارب والأحباب والأصدقاء.

الجوهـــــــر

إهـــــــداء

لكل بداية نهاية ولكل نهاية نتيجة

ونتيجة مجهودي هذا العمل المتواضع

الذي أتقدم بإهدائه إلى منبر دربي

وتاج راسي وعزتي واختياري أبي الغالي.

إلى من كان دعائها مصباحاً

أنار دروب الحياة لي ورمز

التضحية أمي الحبيبة حفظها الله.

إلى أخي وأخواتي.

إلى زوجي الغالي رفيق دربي .

إلى الأقارب والأحباب وكل من يعرفني من قريب أو بعيد.

نسيمة

ترجع جذور المبادلات التجارية التي يمكن أن توصف بالدَولية، بالنظر إلى تجاوزها حدود القطر الوطني الواحد إلى أقدم العصور التاريخية، إذ تؤكد جميع الدراسات المتخصصة أن الجماعات البشرية البدائية عرفت خلال تطورها المبكر حركة تبادل السلع ومنتجات بينية أرست بدورها قواعد وأعراف في التعامل، لا تزال سارية المفعول إلى غاية الساعة، بيد أنّ هذا لا ينفي حقيقة كون النظام القانوني الخاص بتأطير التجارة العابرة للحدود حديث النشأة في شقه الموضوعي أو في تمظهره العضوي[1].

أصبحت المعاملات التجارية بين المجتمعات ذات أهميّة عالية، وتشغل مجالاً واسعاً من الجهود وحركة مختلف الأطراف العاملة على المستوى الدولي وحتى المحلي، الوطني، و الجهوي، بحيث تعتبر المحرك الرئيسي للنمو وإنعاش اقتصاديات الدول المختلفة[2].

عرف العالم تطورات سريعة ومتلاحقة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، فقد حاولت مجموعة من الدول غداة الحرب العالمية الثانية مباشرة إيجاد سبل كفيلة بتنظيم الشؤون الاقتصادية العالمية، ذلك من أجل حل مشاكل تحويل العملة وتقييمها وكذا توفير التمويل للدول التي تعاني من صعوبات مالية، و في هذا الصدد تم الاتفاق من خلال اتفاقية "بروتن وودس"[3]، على إنشاء كل من صندوق النقد الدولي في 25 ديسمبر 1945، وبعد ذلك تلته مباشرة البنك الدولي للإنشاء والتعمير سنة 1946، فالمنظمة الأولى مسؤولة عن إدارة النظام النقدي الدولي ، والثانية كمنظمة عالمية مسؤولة عن دفع عجلة التنمية في العالم.

---

[1] ـ عمر سعد الله، قانون التجارة الدولية: النظرية المعاصرة، دار هومه، 2007، ص 41 - 42.

[2] ـ ناصر دادي عدون، منتاوى محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة: أسباب الانضمام ، النتائج المرتقبة ومعالجتها، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.ص4

[3] ـ أرزقي فيروز، مرزوق غنيمة.،قواعد تنظيم التجارة الدولية من اتفاقية الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة الماستير في الحقوق، تخصص القانون العام للأعمال ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2013، ص2

اقترحت بعدها الولايات المتحدة الأمريكية استكمال البناء العضوي الاقتصادي الدولي وذلك من خلال إنشاء جهاز خاص يتولى تنظيم التجارة الدولية[1]، وذلك لإدماج اقتصاديات الدول المنفردة في دائرة الاقتصاد العالمي، وللوقوف أمام أساليب الحماية التي تعرضها الدّول على تجارة الآخرين التي كانت بمثابة عراقيل تقف في وجه التجارة الدّولية، تم التوّصل إلى اتفاق لتنظيم الشؤون التجارية وهو ما يعرف بالاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة والتي يرمز لها بال "**« Gatt»** .

سهرت هذه الاتفاقية على تنظيم التجارة الدولية قرابة نصف قرن، إلا أنّها لم تتمكن من تحقيق جميع الأهداف المسطرة لها لأنّها كانت عبارة عن معاهدة دولية ولم تكن منظمة، وهو ما جعلها غير قادرة على إرغام جميع الأطراف المتعاقدة على الالتزام واحترام جميع المبادئ التي تقوم عليها، خاصة الدول المتقدمة التي كانت تخترق مبادئ هذه الاتفاقية مراراً، وقد أدى هذا إلى نشوب عدّة نزاعات بين هذه الدول.

حاولت الدول الأخرى بسبب تصادم مصالح هذه الدول وزيادة حدّة النزاع، إيجاد وسيلة أكثر كفاءة وصرامة لتنظيم شؤون التجارة الدولية، وكان ذلك في جولة الأرغواي لمناقشة هذا الموضوع، وكللت المفاوضات في هذه الجولة باتفاق على إنشاء منظمة لتتولى مهمة تنظيم التجارة الدولية، وهي المنظمة العالمية للتجارة ، تعتبر أول منظمة على المستوى الدولي التي تهتم بتنظيم وتحرير حركة التجارة الدولية على نحو شملت فيه: تجارة البضائع، الخدمات، والجوانب المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، وتم التوقيع عليها في مدينة مراكش المغربية بتاريخ 16 أفريل 1994، ودخلت حيز النفاذ بتاريخ 01 جانفي 1995، لتحل بذلك محل الاتفاقية العامة لتعريفة الجمروكية والتجارة، وأصبحت جزء من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

[1] ـ عطوى هشام، بقة مريم، دور المنظمة العالمية للتجارة في تنظيم قواعد التجارة الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماستير في الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2015، ص 5.

تنظم اتفاقيات المنظمة أحكام وقواعد تنظيم التجارة بين الدول الأعضاء من خلال وضع قواعد المباحثات والمشاورات بين هذه الدول الأعضاء، على نحو يكفل مراعاة مصالح مختلف الأنظمة الاقتصادية العالمية، ويلبي حاجات وتطلعات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء[1].

تميز القرن العشرين بانتشار المنظمات الدولية وانتشار العولمة التي مست جميع جوانب اقتصاديات الدول، فكان ولابد على الجزائر كباقي دول العالم وبصفتها دول نامية، أن تخطو خطوات متسارعة نحو الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي، من خلال الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، التي أصبحت ضرورة حتمية تطلبها مصالح اقتصادية.

يستوجب للانضمام إلى هذه المنظمة إتباع مجموعة من الإجراءات، ولهذا فان الجزائر قامت بالتحضير لذلك، مع العلم أنها من البلدان التي انتهجت النهج الاشتراكي سابقا، فقد عاشت عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية خاصة مع التحول الذي شاهدته الدول من منتصف الثمانينات، الناتجة في جزء كبير منها عن المديونية التي انفجرت كمشكل معقد في نفس الفترة.

خلال الصعوبات التي عاشتها البلاد في عشرية التسعينات، ظهر اقتناع السلطات الجزائرية بالاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ولذلك قامت بعدة إصلاحات لاقتصادها تماشيا مع ما تنص عليه المنظمة العالمية للتجارة.

على أساس أن موضوع انضمام الجزائر إلى المنظمة عرف جدلا طويلا مما أدى إلى عدم الانضمام، لهذا يتبادر إلى أذهاننا طرح الإشكالية التالية :

- ما هو وضع الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة ؟

[1] ـ فياض محمود، المعاصر قوانين التجارة الدولية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 213

للإجابة على هذه الإشكالية سوف نقسم بحثنا إلى فصلين : في الفصل الأول سنتناول الترتيبات التي قامت بها الجزائر في سبيل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أما في الفصل الثاني سنتطرق إلى دراسة الاقتصاد الوطني الجزائري و الانعكاسات السلبية المترقبة عن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

يستفيد الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة بمجموعة من المزايا وقواعد توفرها هذه المنظمة، فالدافع لاكتساب العضوية فيها هو الاستفادة من هذه المزايا والفرص التي تتيحها لهم، لكن لاكتساب هده العضوية يجب على الدولة الراغبة في الانضمام إصلاح الاقتصاد الوطني وذلك تماشياً مع الشروط التي تفرضها على الدّول الأعضاء والتي من خلالها تصل الدولة إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي.

قررت لهذا عدة دول نامية الانضمام إلى هذه المنظمة ومن بينها الجزائر التي تعتبر حالياً في المراحل الأخيرة من المفاوضات.

خصصنا هذا الفصل من بحثنا لدراسة الترتيبات التي قامت بها الجزائر من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وفي نفس السياق قسمنا هدا الفصل إلى مبحث أوّل سنتناول فيه مساعي الجزائر من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أما في المبحث الثاني فسنتطرق للإصلاحات التي قامت بها الجزائر في العديد من المجالات بغرض الانضمام إليها .

المبحث الأوّل :مساعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

الاقتصاد الجزائري عنى في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات العديد من المشاكل الاقتصادية، التي وقفت أمام تقدّمه في مجال التنمية الاقتصادية ولعلّ أهم هذه المشاكل: انخفاض معدلات النّمو وزيادة حدة التضخم وارتفاع حجم البطالة[1]. لهذا فمسألة انضمام الجزائر إلى المنظمة أصبحت ضرورة حتمية فعليها أن ترفع التحدي وتستغل الفرص التي تتيحها المنظمة، وأن تتجاوب مع التغيرات المحيطة بها وتستفيد من مجموع الإجراءات والمزايا التفضيلية الممنوحة للدول النامية[2].

من خلال هذا نتناول في هذا المبحث الإجراءات التي قامت بها الجزائر من أجل الانضمام إلى المنظمة وهذا كمطلب أوّل، في المطلب الثاني سنتطرق إلى مراحل مفاوضات الانضمام، أما بالنسبة للمطلب الثالث فسنتعرف على أهم الأهداف التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها من وراء انضمامها إلى هذه المنظمة .

المطلب الأوّل : الإجراءات المتبعة من الجزائر من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

ليتمكن أي بلد من الحصول على العضوية في المنظمة العالميّة للتجارة، يجب عليه إتباع مجموعة من الإجراءات، فهي مميزة تختلف عن باقي المنظمات الدّولية الأخرى[3]، حيث أنها تمثل إطاراً للتفاوض على التزامات تعاقدية حكوميّة تخص العلاقات التجارية متعددة الأطراف، وفي هذا المطلب سنتعرض إلى أهم الإجراءات التي يقوم بها

[1] - Bellal Samir, Essai sur la crise de régime rentier d'accumulation en Algérie une approche en termes de régulation, Thèse pour obtenir le grade de docteur en Sciences économique, université lumière de Lyon 2, faculté de gestion et de Science économiques, 2011, PP 206-217.

[2] ـ قزوط سلمى، شرقي أحلام، النظام القانوني للمنظمة العالمية للتجارة ومساعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة، مذكرة تخرج لنيل شهادة اللّيسانس في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف ـ 2 ـ، 2013، ص 33.

[3] ـ إبراهيم أحمد خليفة، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008، ص 38.

البلد إذا ما أراد الانضمام إلى المنظمة [1]، حيث أنه يترتب على اكتساب العضوية مجموعة من الآثار القانونية على طالب العضويّة التقيد بها، تتكون أساساً في مجموعة من الحقوق والالتزامات لذلك فعلى العضو أن لا يتقاعس عن الوفاء بالتزاماته.

الفرع الأوّل: تقديم طلب العضوية إلى المنظمة

الدولة الراغبة في الانضمام إلى المنظمة العالميّة عليها بتقديم جملة من الإجراءات، موجهة إلى السكرتارية العامة للمنظمة لكي تقوم هذه الأخيرة بعرضه إلى المجلس العام لإقراره واتخاذ قرار بشأن تشكيل مجموعة العمل التي تقوم بعملية تخص طلب العضوية ،وكذا تنظيم الجدول الزمني لمفاوضات الانضمام[2].

هذه المرحلة بدأت بتقديم طلب الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة سنة 1987، وبعدها تم تشكيل فريق العمل الخاص بالجزائر الذي تم تحويله فيما بعد إلى المنظمة العالميّة للتجارة لكن الملاحظ أن الجزائر لم ترفعه بتقديم مذكرة الانضمام[3].

حيث أن الانضمام إلى هذه الاتفاقية لم يعد يشكل أولويّة بالنسبة للحكومات المتعاقبة آنذاك، وهذا على الرّغم من إصلاح التجارة الخارجية من جهة والاندماج الدولي للبلاد من جهة أخرى، حيث احتل جانب من الإصلاحات المعتمدة في تلك الفترة، فالإصلاحات المعتمدة ما بين 1986 إلى غاية 1987 كانت تهدف إلى الاندماج في الاقتصاد الدّولي وتفعيله وذلك عن طريق التنويع في الصادرات[4].

وفي محاضرة انعقدت بتاريخ 8 مارس 2003 بالجزائر وبحضور وزير التجارة وعدد كبير من الخبراء والمقاولين صرّح السيّد كارلوس بيريز. دالكاستيلو، رئيس المجلس

---

[1] ـ أدمام رياض، عمارة علي، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التأييد والتنديد، مذكرة لنيل شهادة الماستير في الحقوق، تخصص القانون العام للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2015، ص 9.

[2] ـ حريش نوال، عيسى يسمينة، وضع الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة في ظل الرهانات الجديدة، مذكرة لنيل شهادة الماستير في القانون العام، تخصص قانون دولي وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2016،.ص 35

[3] ـ محفوظ لشعب، المنظمة العالمية للتجارة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص 42.

[4] ـ خزندار وردة، تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة متنوري، قسنطينة، 2012، ص 32 - 33.

العام للمنظمة العالميّة للتجارة بأن "الجزائر تتوفر على جميع الإمكانيات لكي تكون عضو في المنظمة العالمية للتجارة كما نأمل في ذلك من السنة المقبلة".

وها نحن في بداية سنة 2017 والمفاوضات لا زالت جارية ودون البحث في سبب التأخير فإن على بلادنا أن تكثف وتيرة المفاوضات الثنائية الجاريّة مع الشركاء التجاريين الأعضاء في المنظمة، وعليها أن تستكمل قوانينها الاقتصادية كي تصبح منسجمة مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة، كما أكد على ذلك رئيس المجلس العام للمنظمة، كما أن المسؤولين في هذه المنظمة ينتظرون أن يكون تدعيم التشريع الجزائري بأكثر سرعة وحسب إستراتيجية محددة ومرسومة مسبقاً[1].

الفرع الثاني : تقديم مذكرة السياسة التجارية ومناقشتها

بعد تقديم طلب الانضمام إلى المنظمة، تقوم الدّولة المعنيّة بالعضوية بإعداد مذكرة تحتوي على أهم السياسات المتعلقة بالجوانب التجاريّة وتقدمها إلى الأعضاء في المنظمة وذلك يكون كما يلي[2]:

أولاً: تقديم المذكرة:

بعد ظهور المنظمة العالمية للتجارة إلى حيّز الوجود تم تحويل ملف الانضمام من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة إلى المنظمة العالميّة للتجارة سنة 1995، وقد قامت السلطات المعنية بتقديم مذكرة الانضمام إلى هذه المنظمة في جوان 1996، وقد تم توزيع هذه المذكرة من طرف سكرتارية المنظمة على جميع الدول الأعضاء حيث تحتوي هذه المذكرة على مختلف المعلومات التي تشمل كل جوانب الاقتصاد والسياسة التجارية للبلاد[3]، وتتمثل عناصر هذه المذكرة في:

[1] ـ محفوظ لشعب، المرجع السابق، ص 43 - 44.

[2] ـ ناصر دادي عدون، منتاوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة (أسباب الانضمام ـ النتائج المرتقبة ومعالجتها)، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص 102

[3] ـ حريش نوال، عيسى يسمينه، المرجع السابق، ص 36.

1 . مقدمة تحتوي على بيانات تبين الأهداف العامّة للنظام الذي تتبعه الدولة طالبة العضوية في سياستها التجارية، والعلاقة بين هذه الأهداف من جهة وأهداف المنظمة العالمية للتجارة من جهة أخرى.

2- البيان الاقتصادي والسياسات الاقتصادية والتجارة العالميّة.

3 - إطار صنع وتنفيذ السياسات المؤثرة على التجارة الخارجيّة في إطار السلع والخدمات.

4 - السياسات التي تؤثر على التجارة في السلع.

5 - نظام الملكيّة الفكرية المتعلقة بالتجارة.

6 - نظام الخدمات المتعلّق بالتجارة[1].

بالنسبة للجزائر، فقد قدمت مذكرة شرحت فيها سياستها التجارية بتاريخ 05 جوان 1996، وكانت تحتوي المذكرة على مجموعة من العناصر الرّئيسية وتتمثل في:

1 - شرح الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية، حيث تم التطرق فيها إلى آخر التطورات التي حققتها على مستوى التنظيم الاقتصادي والذي انتقل بدوره من سياسة التخطيط المركزي إلى سياسة اقتصاد السوق.

2 - تقديم جميع المعلومات ذات الطابع العام متعلقة بسياسة المؤسسات الجزائرية وتنظيمها وأثرها، ثم التطرق إلى تقسيم الصلاحيات ما بين السلطات التنفيذية، التشريعية والقضائية التي تتمتع بتنظيم مؤسساتي، إضافة إلى ذلك تقديم القوانين والتشريعات التي تتحكم في التجارة الخارجيّة سواء كان ذلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة، كما يجب أن تتضمن وصف دقيق للأحكام والإجراءات القانونية التي تضمن تطبيقها.

3 - كما قامت الجزائر بشرح تجارة السلع من خلال تنظيم الصادرات والواردات في مجال السياسة الصناعية وذلك في التقليل من عوامل الضّعف الحالية للهيكل الصناعي، وفي

[1] ـ ناصر دادي عدون، منتاوي محمد، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (الأهداف والعراقيل)، مجلة الباحث، جامعة الشلف، العدد 03، 2004، ص74

المجال الزراعي، بحيث يظهر الهدف المنشود في نمو الإنتاج الزراعي وكذا الرد على الأسئلة المتعلقة بالأمن الغذائي.

4 – تقديم وشرح النظام التجاري في كل ما يتعلّق بالخدمات وحقوق الملكية الفكريّة[1].

ثانياً: مناقشة المذكرة:

بعد إعداد مذكرة السياسة التجارية وتسليمها إلى سكرتارية المنظمة، يتم توزيع هذه الأخيرة على كل الأعضاء تمهيداً لمناقشتها خلال الاجتماع الأوّل لمجموعة العمل والاجتماعات التالية، ويتم أيضاً توجيه الأسئلة الشفوية للدول الرّاغبة في العضوية، بهدف تقديم الإيضاحات السياسية الحالية وإستراتيجيتها المستقبلية لتعديل بعض السياسات التي تتوافق مع اتفاقيات التجارة وما تتضمن من قواعد والتزامات، ويتلازم مع المناقشات مسارين آخرين هما إعداد الالتزامات المحددة في مجال التجارة في السلع ،والتجارة في الخدمات[2].

الفرع الثالث : تقديم الالتزامات و التنازلات

يعتبر إعداد الالتزامات المحددة ثاني مرحلة تقوم بها الدولة طالبة العضوية بعد إعداد ومناقشة مذكرة السياسة التجارية[3]، حيث تقوم بعرض جداولها الأولية الخاصة بالتنازلات في شكل مسودة حيث تقوم بإجراء مفاوضات ثنائية مع الشركاء التجاريين الأساسيين .

وللإشارة فان أي بلد عضو في المنظمة له الحق في أن يجري مفاوضات ثنائية مع الدولة طالبة العضوية والنتائج التي يتم التوصل إليها أي التنازلات التي يتم الاتفاق عليها تلتزم بها الدولة طالبة العضوية و تكون تجاه كل الدول الأعضاء وهذا تطبيقا لمبدأ الدولة الأكثر رعاية.

---

[1] ـ حريش نوال ، عيسى يسمينة، مرجع السابق، ص 36-38.

[2] ـ ناصر دادي عدون، منتاوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة،(أسباب الانضمام - النتائج المرتقبة)، مرجع سابق، ص 103.

[3] ـ أدمام رياض، عمارة علي، مرجع سابق، ص 11 - 12.

والتنازلات التي تلتزم بها الدولة طالبة العضوية هي نتيجة المفاوضات الثنائية التي تجريها مع عدد من الدول الأعضاء وتتم المفاوضات حول السلع والخدمات كل مجال على حدة. وبعد التوصل إلى تحديد التنازلات التي تلتزم بها الدولة طالبة العضوية من خلال المفاوضات الثنائية يتم مراجعتها في إطار متعددة الإطراف[1].

أولاً: تقديم جداول التنازلات في مجال السّلع:

تحتوي هذه الجداول على كل المعطيات المتعلقة ببنود الجمركية وفقاً لنظام منسق ،الذي يصف السلع والتعريفة الجمركية عند الانضمام وكذلك أثناء المرحلة الانتقاليّة وبعدها وتاريخها وتحديد البلدان أصحاب الحق التفاوضي فيها[2].

ويتم تقديم تثبيت عرض جمركي بعدة أشكال:

1 – تثبيت جمركي على كل البنود الجمركية، حيث تقرر الدولة الراغبة في العضوية أن تحدد العرض بـ 10 % أو 15 %.

2 – تثبيت جمركي على مجموعات من السلع بأن يتم تقسيم البنود الجمركية إلى ثلاثة أو أربع أو خمس مجموعات ، لكل مجموعة حدود معينة في التثبيت لتراعي ظروف وطبيعة كل مجموعة من حيث حماية الإنتاج الوطني.

3 – تثبيت جمركي بند مثل طريقة سابقة مع تقييد لمجموعات معيّنة.

هناك مرونة شديدة للدول في اتخاذ طريقة التي تناسبها فيمكن القول أن الأطراف الأخرى تنافس وتطالب التثبيت إلى أدنى مستوى ممكن التحصل عليه في السلع، التي تهمها تصديراً لتلك السوق دون النظر إلى أهمية الوسيلة التي اختارتها، من بين الطرق المشار إليها سابقاً[3].

---

[1] ـ ناصر دادي عدون،منتاوي محمد، (أسباب الانضمام –النتائج المرتقبة و معالجتها)، المرجع سابق، ص 103-104.

[2] ـ محفوظ لشعب، المرجع سابق، ص 49.

[3] ـ حريش نوال، عيسى يسمينة، المرجع سابق، ص 39.

ثانياً: جدول الالتزامات الخاص بالخدمات:

إن الاتفاق حول تجارة الخدمات يعطي نشاطات البنوك، التأمينات، شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية، الفندقة النقل والخدمات القانونية ويجب أن يتضمن هذا الجدول المعلومات التالية:

1 – تحديد القطاعات ونشاطاتها الخدماتية المراد إدخالها في الجدول.

2 – مجموعة التدابير المتناقضة مع دخول الأسواق والعملة الوطنية.

3 – مختلف المناهج و الطرق الخاصة بتوريد الخدمات .

وبمقتضى هذا الاتفاق على كلّ مترشح للانضمام إلى المنظمة العالميّة للتجارة أن يقدم عروضه المتعلقة بالقطاعات التي يرغب في فتحها للمنافسة الأجنبية.إن المفاوضات متعددة الأطراف التي تنجز لها قائمة التنازل تلتزم بها الدّول اتجاه المنظمة العالمية للتجارة.

حول الدخول إلى سوق الخدمات، فإنّ العروض التي قدمتها الجزائر تتعلّق بإحدى عشر قطاعاً من الاثني عشر (12) التي يجب فتحها على المنافسة الأجنبية كما فيها قطاعي الصحة والتربيّة.

وقد تحفظ عدد كبير من البلدان الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة على العروض التي قدمتها الجزائر في ميدان فتح رأسمال البنوك والتأمينات لأنه يتضمن 51% للرأسمال الوطني و49% للرّأسمال الأجنبي، وبالنسبة للخدمات القانونية فإن العرض قد اشترط شرطان هما، إشراك طرف جزائري وجوبا وأن تكون الاستشارة محددّة بقانون الدولة الأصل بمصدر الخدمة فقط دون غيرها[1].

تتضمن هذه الالتزامات مبدأ الدّولة الأولى بالرعاية، وذلك بمنح نفس المعاملة لكل الدّول الأعضاء وتستثنى من ذلك الخدمات المقدمة في إطار التكتلات الإقليمية شرط أن

[1] ـ محفوظ لشعب، المرجع سابق، ص 51.

لا يتجاوز مدة سريانها عشرة 10 سنوات من بدء سريان اتفاقية الخدمات، ومبدأ الشفافية الذي يتعين على الدول الأعضاء نشر جميع القوانين و القرارات و اللوائح و التدبير المتعلقة بالتجارة الخدماتية ، و كذلك الاتفاقات الثنائية التي تبرمها فيما بينها و تتعلق بتجارة الخدمات ،و ذلك من أجل الإتاحة للدول الأعضاء الإطلاع عليها والسماح لها بالدخول في اتفاقيات وتكتلات إقليمية لتحرير التجارة في الخدمات، وكذلك السماح بإقامة تكامل تام للأسواق فيما بين الدول الأعضاء، شرط إعفاء مواطني أطراف الاتفاق من القيود الخاصّة بالإقامة وتراخيص العمل.

كما يعتبر قطاع الخدمات من أسرع القطاعات الاقتصادية نمواً وأكثرها مساهمة في الناتج الداخلي الخام لمختلف بلدان العالم، لذلك واعتباراً لأهميته ومكانته في التجارة العالميّة أدرج قطاع الخدمات كأحد الموضوعات الجديدة التي عالجتها اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة التي تمثل الإطار الوحيد الذي يحكم وينظم التجارة الدّوليّة[1].

المطلب الثاني: مسار مفاوضات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

بعد أن أودعت الجزائر مذكرة للانضمام، والتي تضمنت معلومات عن مختلف جوانب الاقتصاد الوطني والسياسة التجارية للبلاد، جاءت مرحلة المفاوضات مع أعضاء المنظمة العالميّة للتجارة والتي سنتطرق إليها من خلال فرعين:

الفرع الأول : مرحلة التفاوض النظامي

سيشارك في مفاوضات متعددة الأطراف جميع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة، حيث يتم خلالها معالجة نظام التجارة الخارجية والنظام الاقتصادي للدولة والبحث في مدى توافقها مع اتفاقية المنظمة، حيث يجب على الدولة طالبة الانضمام أن تقدم مذكرة مساعدة تكون الأساس التي ترتكز عليه مجموعة عمل تعيّن خصيصاً لدراسة طلبها،

[1] ـ بن عيسى شافية، آثار وتحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية العلوم التجارية والعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 65.

وكذا طرح أسئلة كتابية وشفاهية وعلى الدولة طالبة الانضمام الإجابة وبكل شفافية حيث أن هذه الأسئلة تكون مركزة في الغالب على نظام الأسعار ميزان المدفوعات، التعريفات الجمركية، التبادلات الخارجيّة والدعم الموجه للقطاعات الخاصة مثل قطاع الزّراعة[1].

ولقد كان وفد الجزائر مشكلاً من 70 عضو يمثلون 23 وزارة وهو ما يسمح برعاية مصالح كل قطاع حفاظاً على المصلحة العليا للاقتصاد الجزائري، وطيلة مسار المفاوضات التي توقفت مع بداية التسعينات واستأنفت في 1996 وتحركت عام 2001، حيث تلقت الجزائر ما يعادل 120 سؤال من قبل فوج الخبراء المكلّف بمتابعة انضمام الجزائر ومن قبل 40 دولة أغلبها عضو في الاتحاد الأوروبي والذي يسيطر على 65% من حجم مبادلات الجزائر الخارجية، وتصل عضوية الدّول في المنظمة إلى ما يفوق 148 دولة إلى حدود 2004/10/13، أين تمت إجراءات التصديق على بروتوكول انضمام دولة "كومبيديا" وهناك العديد من الدول التي هي بصدد التفاوض والتي لازالت لم تبدأ بعد مفاوضاتها.

أولاً: التعريفة الجمركية:

تلتزم الدّولة الرّاغبة في الانضمام بالالتزامات الجمركية محددة في إطار الاتفاق مع المنظمة ولا يمكن المساس بها إلا في حالة خاصة تحددها قواعد المنظمة.

ثانياً: الخدمات:

على الدّولة الراغبّة في الانضمام أن تلتزم بجدول يتضمن وضع إطار زمني لإزالة القيود المفروضة على نشاطات الخدمات.

ثالثاً: تطبيق اتفاقيات والتزامات المنظمة:

إن كل دولة ترغب في الانضمام عليها أن توقع بروتوكولاً يشمل تطبيق جميع اتفاقيات المنظمة تطبيقاً لمبدأ القبول الكلّي للنتائج[2].

---

[1] ـ عياشي قويدر، إبراهيم عبد الله، "آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، العدد 2، ماي 2005، ص ص 32 - 49.

[2] ـ حريش نوال، عيسى يسمينة ، مرجع السابق، ص 45.

إنّ اتصال الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة جرى سنة 1987 في إطار اتفاقية العامّة للتعريفات الجمركية والتجارة، رغم ذلك كان الاتصال الفعلي لها بعد سنة 1996 أي بعد جولتا لأوروغواي وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة وجرت المفاوضات الأولى متعددة الأطراف سنة 1998، حيث بدأ في هذه السنة إتمام صيغة المذكرة المحتوية على سياسة التجارة الخارجية في مختلف أشكالها، ثم تم عرضها على مجلس الحكومة والمصادقة عليها لتقوم بعد ذلك الجزائر بإيداع هذه المذكرة بصفة رسميّة على مستوى السكرتارية العامة للمنظمة[1].

تم توزيع هذه المذكرة على كل أعضاء في المنظمة ليتم بعدها تنصيب اللجنة المكلّفة بتحضير وقيادة المفاوضات من اجل انضمام الجزائر إلى المنظمة من طرف وزير التجارة في أكتوبر 1996، وهذه اللّجنة تم إنشاؤها بقرار رئيس الحكومة الذي يترأسها وزير التجارة[2].

تلقت الجزائر سلسلة من الأسئلة بلغ عددها 174 سؤال من قبل (05) خمسة أعضاء في المنظمة التي كان عددها آنذاك 131 عضوا. وطرحت هذه الأسئلة من قبل الدّولة التالية:

دول الاتحاد الأوروبي: طرحت 123 سؤال تناولت مختلف الجوانب الاقتصادية والتجارية وبعض الأسئلة عن حماية الملكية الفكريّة، تأسيس شركات النظام الجبائي والمصرفي وغيرها من الأسئلة، وكما طرحت سويسرا 33 تتمحور حول الأنظمة الضريبيّة ونشاطات البنوك والتأمينات وتنقل رؤوس الأموال في حين طرحت اليابان 9 أسئلة شملت مختلف المواضيع منها نظام مكافحة الإغراق، ونظام الوقاية والقيود الكميّة عند الاستيراد، ثم تبعتها وأستراليا بـ 8 أسئلة أخرى تتعلق على وجه الخصوص بنظام التجارة الخارجية

[1] ـ حريش نوال، عيسى يسمينة، المرجع سابق، ص 45.

[2] ـ آيات الله مولحسان، الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004، ص 269.

ونظام الاستثمار والقانون الأساسي للمؤسسات العمومية والأسواق والاتفاقيات الجهوية والثنائية إضافة إلى ذلك طرحت إسرائيل سؤال واحد يتمحور بمقاطعة الجزائر لها[1].

وفي 5 جويلية 1997 تمّ الرّد على الأسئلة الأولى وذلك بعد صياغتها من طرف لجنة المؤسسة من قبل رئيس الحكومة لهذا الغرض ودراستها من قبل رئيس الحكومة لهذا الغرض، ثمّ عاقبتها سلسلة أخرى من الأسئلة والاستفسارات بلغ عددها 170 سؤال، حيث كانت هذه المرة مطروحة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والغرض من هذه الأسئلة هو معرفة إمكانية وآفاق هذا الانضمام وسياسة الجزائر في مختلف الميادين[2].

الإجابة على هذه الأسئلة يكون على شكل كتابي، وقد كان أول لقاء بين الوفد الجزائري وأعضاء المنظمة العالميّة 1997، حيث دار النقاش حول المذكرة المقدمة من قبل الجزائر وكذلك الإجابة عن الأسئلة[3].

من 13 إلى 15 أكتوبر انعقد لقاء في الجزائر ضمّ حوالي 300 مسؤول وخبير ومقررين سياسيين واقتصاديين ودبلوماسيين وممثلي عدة منظمات عالمية وكان موضوع هذا اللّقاء هو انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي، كما ارتكزت المفاوضات بهذا اللّقاء على ثلاثة محاور أساسيّة وهي:

- الإعانات الزّراعيّة.
- تحرير الخدمات.
- تحرير تجارة السّلع.

وانتهى اللّقاء باستخلاص أنّ دخول الجزائر في الاقتصاد الدّولي والشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي لا يعتبر خياراً وإنّما حتمية يجب التأقلم معها، وبالنسبة للجزائر عليها الحصول على أحسن اتفاقية ممكنة للتقليل من الخطر الذي يهدد مختلف القطاعات.

---

[1] ـ حاج رابح نورة، الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و انعكاساته على الاقتصاد الوطني،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق،كلية الحقوق ،جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2012، ص 76.

[2] ـ حريش نوال، عيسى يسمينه، المرجع سابق، ص 46.

[3] ـ حاج رابح نورة، المرجع سابق، ص 76.

ولقد تبعت هذه المرحلة متعددة الأطراف عبر نظام الأسئلة والأجوبة بانعقاد اجتماع لمجموعة العمل المكلّفة بمتابعة ملف الجزائر ووضعيّة انضمامها يومي 22 و23 أفريل 1998 بمقرّ المنظمة جنيف (سويسرا).

من خلال هذا الاجتماع تعهد كل من وزير التجارة آنذاك السّيد "بختي بالعايب" رحمه الله على تقديم كل التوضيحات الضرورية فيما يتعلّق بهذه المسائل، لتحديد مدى تطابق أو عدم تطابق التشريعات والقوانين السارية في الجزائر مع الشروط المنصوص عليها في المنظمة، كما أكد عزم الجزائر الانضمام إلى المنظمة ملحاً على ضرورة الاستفادة من المزايا الممنوحة للدّول الناميّة لذلك تعكف لجنة العمل على التحضيرات على أسئلة أخرى إضافة لتحضير للمرحلة القادمة التي ستكون ثنائية بين كل دولة تريد الحصول على المعلومات حول مجمل خصائص الاقتصاد الجزائري[1].

الفرع الثالث: مرحلة التفاوض الثنائي الأطراف

يتم من خلال مفاوضات ثنائية الأطراف التفاوض حول سلسلة التنازلات تخص تحرير التجارة بالسلع والخدمات، ويترجم ذلك في تقديم قوائم على شكل جداول وتتفاوض من خلالها الدّول المعنيّة بالانضمام مع كل عضو من المنظمة على حدى[2].

وفي نهاية سنة 1999 شرعت الجزائر في المرحلة الثانية أي مرحلة المفاوضات ثنائية الأطراف والتي تعتبر أهم وأصعب وأطول مراحل الانضمام ولكن نتيجة فشل المؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة العالمية للتجارة بسياتل بالولايات المتحدة الأمريكية، وتم تقديم مدونة تتضمن قواعد ومبادئ النظام التجاري الجزائري واتجهت إلى تقديم الأجوبة

[1] ـ حريش نوال، عيسى يسمينة، المرجع سابق، ص 47 ـ 48.

[2] ـ كمال رزيق، مسدور فارس، "انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني في الألفية الثالثة"، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب البليدة ،2002، ص 03.

الخاصّة بالأسئلة المطروحة من أهم الشركاء وهم الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والذين طالبوا بتوضيحات أكثر[1].

بعد توقف المفاوضات أكدت الجزائر صياغة المذكرة المتعلّقة بنظام التجارة من جديد وكان ذلك في أواخر 2001 لإعادة ميعاد تقديمها إلى سكرتارية المنظمة العالمية للتجارة وهكذا استمر التفاوض بين الجزائر والمنظمة بشكل بطيء نوعاً ما، ولكن بصدور الأمر الرّئاسي المنشور في جريدة رسميّة بتاريخ 21 أوت 2001 الخاص بالتعريفة الجمركية تكون الجزائر قد بدأت الخطوات الفعليّة للانضمام إلى المنظمة العالميّة للتجارة ،وقد حدّد هذا الأمر أربعة معدلات أساسيّة للسلع المستوردة وهذه المعدلات تبدأ من مستوى الصفر أي دون دفع الحقوق جمركية وصولاً إلى المستوى الأكبر المتمثل بـ 30 % مروراً بمستوى ضعيف وآخر متوسط وهذا النظام يعتمد على مبدأ الدول الأكثر تفصيلاً.

و في 7 فيفري 2002 تمّ انعقاد ثاني اجتماع لمجموعة العمل المكلّفة بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالميّة للتجارة، وقد أكد السّيد "عبد الحميد طمار" بخصوص هذا الاجتماع أنّه ترك انطباعاً جد حسن لدى مجموعة العمل المتكونة من ممثلي 43 دولة، وأنها كشفت اهتمام بالغ لملف الجزائر لكنّه نفى تضمن جدول الأعمال لتقديم مذكرة العروض، وإنّما اقتصر جدول الأعمال على تقديم السياسة الاقتصادية وطرح الأسئلة حول المذكرة ودراسة نظام التجارة الخارجي ورزنامة مراجعة تشريعية.

وفي 07 ماي 2002 تم انعقاد الاجتماع الثالث لمجموعة العمل المكلّفة بانضمام الجزائر إلى المنظمة بجنيف، حيث اعتبر السيّد "عبد الحميد طمار" هذا الاجتماع بمثابة همزة وصل بين الجزائر والمنظمة مؤكداً أنّ الجزائر ستتفاوض على أساس مقترحاتها، كما صرّح أيضاً بأنّ المفاوضات المشتركة بين الجزائر ومجموعة العمل التي تضم دول

[1] ـ عياش قويدر، إبراهيمي عبد الله، مرجع سابق، ص 62.

من الاتحاد الأوروبي والو م أ واليابان وكندا وسويسرا وأستراليا والأوروغواي وكوريا ستعقد اجتماعاً رابع في شهر أفريل 2002[1].

لقد وجهت عدّة انتقادات للجزائر لعدم ضبط المعلومات الاقتصادية والتجارية وعدم مطابقة عدّة قوانين وتشريعات مع تلك المعتمدة لدى المنظمة، وكان سبب هذا الانتقاد احتواء الملف على 37 قاعدة تخرق المبادئ القانونية المنصوص عليها من قبل المنظمة لاسيما القيمة المسيرة إداريا والحقوق التعريفات الجمركية[2].

وفي 16 نوفمبر 2002 تمّ انعقاد الجولة الرّابعة للمفاوضات لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالميّة للتجارة بجنيف، وأهم ما جاء في هذه الجولة حماية قوانين الملكية الفكريّة والصراع ضدّ التزييف الذي مازال حاصلاً في الأشياء المخترعة مع الإبقاء على ثلاثة أسعار تجاريّة ثابتة لقوانين التعريفة الجمركية وهي 5% ، 15%، 30%، مع تساهل في السعر الثابت الأعلى 30%، كما أقر خلال هذه الجولة إخضاع التعريفة الجمركية المتعلقة بالواردات التجاريّة إلى تشريع جزائري يتطابق مع قوانين المنظمة العالميّة للتجارة[3].

في الأسبوع الثاني من شهر ماي 2003 تقرر إجراء الجولة الخامسة من المفاوضات حيث ضم الوفد المكلف بإدارة المفاوضات 70 عضوا الممثلون ل 32 وزارة وكذا قطاعات الجمارك و ذلك حتّى يتسنى رعاية مصالح كلّ قطاع.

وعلى هامش هذه المفاوضات أكد السّيد "نور الدين بوكروح" وزير التجارة آنذاك أنّ الجزائر تسعى لأقلمة تشريعاتها مع تلك المعمول بها عالميا مثل المصادقة على قوانين

---

[1] ـ حريش نوال، عيسى يسمينة، مرجع سابق، ص 48.

[2] ـ ناصر دادي عدون، منتاوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة (أسباب الانضمام – النتائج المرتقبة ومعالجتها)، مرجع سابق، ص 147.

[3] سعداوي سليم، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة: معيقات الانضمام وأفقه، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص57.

الملكية الصناعية و فتح قطاع الخدمات و ملائمة نظامها الجمركي للنّظام المعمول به عالميا[1].

وقد أشارت بعض المصادر المقربة من وزارة التجارة أن عدد الأسئلة التي تلقتها الجزائر إلى غاية نوفمبر 2003 بلغت حوالي 1200 سؤال.

أما سادس جولة من المفاوضات فقد انعقدت في 28 نوفمبر 2003، بوفد جزائري يتكوّن من 28 عضواً يمثلون الإطارات والقطاعات الاقتصاديّة ذات الأهمية في المنظمة العالميّة للتجارة، يرأسه وزير التجارة نور الدين بوكروح وقد تضمن جدول أعمال هذا الاجتماع تأهيل الإطار التشريعي المنظم لقطاع التجارة الخارجية، إلى جانب محادثات مرتبطة بالفلاحة وكذا التطرق إلى مستجدّات متعلّقة بمنع استيراد الخمور من قبل البرلمان الجزائري[2]، كما تم من خلال هذه الجولة تعديل خمسة قوانين خاصّة بالتجارة الخارجية بأمر رئاسي وهي قوانين التزمت الحكومة بها قبل أن تخضعها لقوانين المنظمة العالميّة للتجارة[3] .

وسابع جولة من مفاوضات انضمام الجزائر إلى المنظمة فكانت سنة 2004، حيث كان وزير التجارة آنذاك "بوكروح نور الدين" يترأس الوفد الذي ضم 36 خبير يمثلون عدّة وزارات ،تضمنت هذه المرحلة تطور المفاوضات الثنائية المتعلقة بدخول الجزائر إلى الأسواق العالميّة ودراسة مشروع تقرير فريق العمل ومدى التقدّم الذي أحرزه في مجال المنظومة التشريعية الجزائرية ومدى مطابقتها لقوانين المنظمة العالميّة للتجارة، وأعلن وزير التجارة السابق الذّكر أن الجزائر عرفت تقدماً ملحوظاً وأصدر معظم التعديلات على النصوص القانونيّة المطابقة مع قواعد المنظمة عن طريق تشريع لأوامر موقعة من طرف رئيس الجمهوريّة[4].

---

[1] ـ أدمام رياض، عمارة علي ، مرجع سابق، ص 22.
[2] ـ عياش قويدر، إبراهيمي عبد الله، مرجع سابق، ص 63.
[3] ـ وهي قانون المنافسة، العلامة التجارية، براءة الاختراع.
[4] ـ حريش نوال، عيسى يسمينة، المرجع سابق، ص 51.

وتليها الجولة الثامنة حيث طرح على الوفد الجزائري ما يقارب 3000 سؤال إلى غاية نهاية 2004، حيث كرست هذه الجولة للإجابة على هذه الأسئلة زيادة على ذلك التعرض لـ 11 قطاع في مجال الخدمات و161 قطاع فرعي للمنافسة من بينها الاتصالات السلكية واللاسلكية والفندقيّة والمياه، ولقد ساهمت هذه الدّورة إلى دفع مجموعة التفاوض لإعداد محضر انضمام الجزائر رسمياً نهاية 2005 فتمت لقاءات مع العديد من الدّول أعضاء في المنظمة كالولايات المتحدة و سويسرا إضافة إلى بلدان أخرى.

وأهم ما يميّز هذه المرحلة هو تقديم الجزائر لعروض المفاوضات وهي العروض التعريفيّة الثالثة المقترحة للمنتوجات الفلاحية، والرابعة للخدمات تطبيقاً لخفض الرّسوم الجمركية إلى المستوى المسموح به في المنظمة أي من 08 – 20% للقطاع الصناعي[1].

وما بين 0 – 25% للقطاع الفلاحي، وهذا يبعد كثيراً على المدى الذي تطبقه الجزائر الذي يصل إلى 45% وبالتالي يتنافى مع قواعد المنظمة التي تنص بمبدأ المعاملة بالمثل[2].

وبعد أن ردّت الجزائر على 1500 سؤال وطلب قدمته الدول الأعضاء قامت في الجولة التاسعة من مفاوضاتها مع المنظمة بتحديد شروط للدّخول ممولين الأجانب 87 قطاعاً فرعيًّا للخدمات من بين 161 قطاعاً فرعياً يشكل محاور محادثات حاليًّا، حيث تلقت الجزائر عريضة من المنظمة العالميّة للتجارة من أجل فتح خدمات التوزيع لكنها استثنت عمليّة توزيع تجارة التجزئة والمنتجات الطاقوية على غرار زيت الوقود والغاز كما تمحورت هذه العرائض على موضوعات أخرى مثل النقل البحري الذي يتضمن نقل المحروقات فيما صرّح كبير المفاوضين الجزائريين أن بلاده قطعت على نحو 95% من أشواط انضمامها إلى المنظمة العالميّة للتجارة[3].

---

[1] ـ سليم سعداوي،مرجع سابق، ص 60.

[2] ـ عياش قويدر، براهمي عبد الله، المرجع سابق، ص 63 - 64.

[3] ـ حاج رابح نورة، مرجع سابق، ص 81- 82.

وصرّح الوزير "نور الدّين بوكروح"، أن الاقتراح الذي سيصدر بخصوص الحماية التعويضية ينصّب على مستويات تعريفة تكون أقل مما عليها في تلك الفترة، كما صرّح أيضاً أن إجراء انضمام الجزائر إلى المنظمة متابع بشكل عادي لكن مع ذلك يعترف أنّ المسار شاق وطويل وأكد أيضاً أن بلده ليس بوسعه تلبية شروط الانضمام[1].

أما فيما يخصّ الجولة العاشرة التي بدأت في 17 جانفي 2008 والتي تحتوي على نقاط الاختلاف مع دول الأعضاء في المنظمة من 150 نقطة عام 2008، إلى 08 نقاط والتي أخذت بطابع الاستفسارات في الرّبع الأوّل لسنة 2009.

وقد ترأس الوفد المفاوض السيد الهاشمي جعبوب وزير التجارة آنذاك، حيث أجاب على 223 سؤال تم طرحها من خلال الجولة التاسعة، بعد عرضه على مختلف الوزارات مختصّة مجملها كانت من طرف الو.م.أ والاتحاد الأوروبي[2]، هذا وقد عزّزت الجزائر خلال هذه الجولة قدرتها التفاوضيّة بتوقيع ستة اتفاقيات ثنائية مع كلّ من الأوروغواي، سويرا، فينزويلا، أستراليا، البرازيل وكوبا وتم التأكيد من وزير التجارة الجزائرية أنّه لا يوجد من البلدان الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة من سيعارض انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة وعليه فقد حققت الجزائر من خلال مسار انضمامها إلى المنظمة تحولات هامّة حيث دفعت هذه التحولات في نظام التجارة الخارجيّة الجزائرية إلى المستوى المعمول به دولياً وفقاً للأسس التي تسير المبادلات الدّوليّة[3].

أما بالنسبة للجولة 11 لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية فقد انعقدت في افريل2013، وقد قدّمت الجزائر خلال الاجتماع 11 لمجموعة العمل المكلفة بانضمامها، 12 وثيقة تتعلق بـ "العروض المراجعة المتعلّقة بالسلع والخدمات ومخطط العمل التشريعي المراجع واقتراحات تعديل وتكميل وتحسين مشروع تقرير مجموعة العمل"، وأكدّ الوزير أنه خلال هذه الجولة تلقت الجزائر دعماً كبيراً من طرف العديد من الدول بينها المجموعة

[1] ـ طاشت طاهر، مرجع سابق، ص 153.
[2] ـ حاج رابح نورة، المرجع سابق، ص 82.
[3] ـ حريش نوال، عيسى يسمينة، مرجع سابق، ص 53.

الأسيوية على رئسها الصين، وكذا دول أمريكا اللاتينية التي تدخلت من اجل دعم ملف انضمام الجزائر في هذه المنظمة[1].

أما الجولة 12 لانضمام الجزائر إلى المنظمة فقد أجريت في مارس 2014 بمدينة جنيف السويسرية ، حيث ثمن أعضاء منظمة التجارة العالمية التطورات "الملموسة" التي حققتها الجزائر بعد تعديل نظامها التجاري، وحسب تقرير المنظمة قامت الجزائر بتأكيد تعهدها بمطابقة نظامها التجاري مع قواعد المنظمة وعرضت التعديلات التشريعية التي تضمنها مخطط العمل التشريعي المعدل وكان الرئيس الأسبق لفوج العمل السفير "البيرتو دالتو" الارجنتيني قد أكد وفقا للتقرير بان المعلومات التي قدمتها الجزائر من شانها بعث المفاوضات من اجل الانضمام وتشكل قاعدة للمضي قدما في هدا المسار.

أما بالنسبة للجولة 13 من المفاوضات فمن المرتقب أن تنعقد خلال السداسي الجاري، حسب ما ذكرته في أخر نشريه إخبارية حول مسار الانضمام وهذا على موقعها الالكتروني على الانترنت.

وجاء برمجة هدا التاريخ في الرزنامة الخاصة باجتماعات أفواج العمل لانضمام البلدان إلى المنضمة التي أوضحت أن إعلان استدعاء الاجتماع هو في طور التحضير[2].

المطلب الثالث: الأهداف المرجوّة من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن التطلعات المستقبلية الهادفة إلى إصلاح الوضع الاقتصادي من حالاته المتدهورة إلى حالة أفضل، ورغبة الجزائر في الانتقال من الاقتصاد الموجه نحوى اقتصاد السوق وذلك عن طريق القيام بعدة إصلاحات ليأتي أكله برغبة الجزائر الانضمام إلى

[1] ـ بوشامة، انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية :عقد الجولة 12من المفاوضات في حدود منتصف مارس 2014 (بن بادة)، 31 جانفي 2014.

[2] ـ وكالة الأنباء الجزائرية، الجزائر- منظمة التجارة العالمية: الجولة 13 للمفاوضات تجرى خلال السداسي الجاري، 18 مارس 2017، 12:12

المنظمة العالمية للتجارة، وكما هو معلوم فإنّ وراء كل فعل أو عمل مجموعة من الدّوافع والأهداف[1].

فالانضمام إلى المنظمة العالميّة للتجارة ليس إجباريا على الدّول، بل هو خيار تختاره الدّولة حسب وضعيتها الاقتصادية والسياسيّة والجزائر لم تبد نيتها في الانضمام إلى المنظمة، إلاّ بعد أن تأكدت أنّه لا جدوى من تفاديها والبقاء على هامشها، خاصة بعد أن شرعت في الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق، والذي يتطلب تحرير التجارة الخارجية، وهو شرط أساسي من شروط الانضمام إلى المنظمة، فهي تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف من جراء انضمامها إلى هذه المنظمة وأهمها[2]:

الفرع الأوّل : إنعاش الاقتصاد الوطني

مع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالميّة للتجارة سيرتفع حجم وقيمة المبادلات التجارية، خاصّة بعد ربط التعريفة الجمركية عند حدّ أقصى وحدّ أدنى، والامتناع عن استعمال القيود الكمية[3]، مما ينتج زيادة في الواردات من الدّول الأعضاء، باحتكاك المنتجات المحليّة بالمنتوجات الأجنبية وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج، وبالتالي زيادة المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني عن طريق تحسين المنتجين المحليين منتجاتهم من حيث الجودة والفعاليّة والكفاءة والتسيير الجيّد من أجل البقاء في السوق، وهو ما يساهم في إنعاش ودفع وتيرة الاقتصاد الوطني.

[1] ـ سليم سعداوي، مرجع سابق، ص 47.

[2] ـ ناصر دادي عدون، منتاوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، مرجع السابق، ص 134.

[3] - Revue Algérienne, des sciences juridiques économiques et politiques, université d'Alger, faculté de droit, nouvelle série N° 03, 2010, P 190.

الفرع الثاني : تحفيز وتشجيع الاستثمارات

يرتبط تشجيع الاستثمارات وتحفيزها بنجاح الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، التي انطلقت في أواخر الثمانينات، وفي هذا الصدد فقد قدمت الجزائر عدّة مزايا للمستثمرين سوءا المحليين أو الأجانب، وقانون النقد والقرض 90-10 الصادر سنة 1990 تضمّن عدّة تحفيزات، كالمساواة بين المستثمرين الأجانب والمحليين في مجال الامتيازات والإعفاءات الضريبية إلاّ أنّه لم يتم التوصل إلى الهدف المنشود[1]، إذ من بين مجموع الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنيّة لتطوير الاستثمار التي بلغ عددها 48 ألف من سنة 1993 حتى سنة 2001 تم تجسيد 10% فقط[2].

بالتالي فإنّ انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة، قد يفتح لها المجال ويمنحها فرصة أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصّة بالاستثمارات في مجال التجارة، والتي قد تعود باستثمارات مهمّة على الجزائر[3].

الفرع الثالث: مسايرة التجارة الدولية

إنّ الاقتصاد الجزائري يتميّز بالتبعيّة للخارج، ويعود السبب في ذلك إلى اعتماده على قطاع المحروقات الذي يغطي على أكثر من 98% من الصادرات الجزائرية، و من جهته يتميز الجهاز الإنتاجي الجزائري بالضعف وعدم قدرته على المنافسة من ناحية مداخلها من السلع والمعدّات الإنتاجية التي يستورد أغلبها، وعدم مسايرته للتطورات الحديثة مما يسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج.

لذا فإن لجوء الجزائر إلى الأسواق العالميّة للحصول على مختلف احتياجاتها خارج إطار المنظمة العالمية للتجارة لا يسمح لها بالاستفادة من الفرص والامتيازات التي

---

[1] ـ قانون رقم 90-10، مؤرخ في 14 افريل 1990، يتعلق بالنقد و القرض، جريدة رسمية عدد16، مؤرخة في 14 افريل 1990.

[2] ـ ناصر دادي عبدون، منتاوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة (أسباب الانضمام- النتائج المرتقبة ومعالجتها)، المرجع سابق، ص 135.

[3] ـ علوش صبرة أسمهان، يحي نصيرة، مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة الماستير في الحقوق، تخصص القانون العام للأعمال، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2014، ص 28.

تمنحها المنظمة العالمية للتجارة، خاصة وأن الجزائر تعتبر من الدّول المستوردة للغذاء فالتجارة الخارجية تلعب دوراً فعّالاً في الاقتصاد الوطني، فإذا أرادت مسايرة التطورات الحديثة فلا يمكن لها أن تكون بعيدة عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدّولية.

الفرع الرابع: الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء في المنظمة

إن المزايا التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة للدول النامية الأعضاء بها الأخيرة تعتبر بمثابة دوافع ومحفزات للانضمام إليها، وباعتبار الجزائر من الدّول النامية فإنها ستستفيد من هذه الامتيازات المتمثلة في المعاملة الخاصّة والتفضيلية لهذه الدّول في عدّة مجالات منها نسب أقل لتخفيضها الدّعم ومدة السماح لفترة أطول لتخفيض التعريفات الجمركية.

وكذلك فترة أفضل لإزالة القيود على الاستثمارات الأجنبية، وفي تطبيق القواعد الخاصة بالصحة والصحة النباتية يتم ذلك باتخاذ إجراءات السلامة الصحيّة وفرص أكبر لنفاذ السلع الوطنيّة إلى الأسواق العالميّة[1].

[1] ـ علوش صبرة أسمهان، يحي نصيرة، المرجع سابق ، ص 17.

المبحث الثاني : الإصلاحات التي قامت بها الجزائر بغرضالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

تعتبر الجزائر من بين الدّول النامية، التي تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي وكسر حاجز الرّكود الذي أصاب اقتصادها[1]، فالوضعية التي آلت إليها الجزائر بعد أزمات حادة كانت مزرية للغاية فقد كان ينبغي عليها إيجاد حلول و اتخاذ إجراءات لمكافحة الفقر و التخلف الاقتصادي و المساهمة في تمويل اقتصاديات قادرة على النمو بعد عناد طويل فإن الحكمة كانت مبادرة الجزائر في اللجوء إلى صندوق النقد الدولي[2]، حيث يعتبر هذا الأخير أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية و المساعد الأول للدول النامية لتخفيض نسبة الفقر أو حتى التخلص منه[3].

لهذا قامت الجزائر بعدّة إصلاحات هيكلية مسّت مختلف الميادين الاقتصادية، وقد بدأت هذه الإصلاحات مع بداية الثمانينات حيث أدّى عدم نجاعة النشاطات الاقتصادية إلى اختلال التوازنات المالية، ويرجع ذلك إلى السياسة الاقتصادية غير المتماسكة التي كانت سائدة آنذاك.

وفي بداية التسعينات عرفت الجزائر نوعاً جديداً من الإصلاحات حيث تم اللّجوء إلى مساعدات الهيئات الماليّة الدوليّة[4]. لذلك بذلت السلطات الجزائرية جهودا منذ 1994 بسبب حتمية السلطات الاستمرارية على الاتصال بالمؤسسات الدولية.

ومن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى أهم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر بغرض انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث سنقوم بدراسته في مطلبين ،مطلب أول يتناول كل من إعادة الهيكلة (العضوية و المالية) واستقلالية

---

[1] ـ ناصر دادي عبدون، دادي عدون ،عمارة علي، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة (أسباب الانضمام – النتائج المرتقبة و معالجتها)، مرجع سابق، ص 113.

[2] - Gerard Marie Henry, Le FMI, groupe Suddyrana, Parsi, 2009, P 09.

[3] - Kcodgoh Adgewebline, le FMI en Afrique, L'Hrmattan, Paris, 2012.

[4] ـ ناصر دادي عدون، عمارة علي، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة (أسباب الانضمام – النتائج المرتقبة ومعالجتها)، المرجع سابق، ص 113.

المؤسسات العمومية، أما في المطلب الثاني فسندرس كل من التطهير المالي والخوصصة.

المطلب الأوّل: إعادة الهيكلة ومنح استقلالية للمؤسسات العموميّة

بسبب المشاكل التي عرفها الاقتصاد الجزائري، عملت السلطات الجزائرية على انتهاج سياسة الإصلاح الهيكلي الاقتصادي من خلال إتباع مراحل متعددة ومختلفة من الإصلاحات التي انطلقت منذ الثمانينيات من اجل استرجاع نجاعة وفاعلية المؤسسات العمومية ومن أهم هذه الإصلاحات[1].

الفرع الأوّل: إعادة الهيكلة

بدأت عملية إعادة الهيكلة في الثمانينات، بسبب الاخلالات المتعددة في الاستثمارات والاستغلال وطبيعة التنظيم الذي عرفته المؤسسات العمومية التي أدّت إلى عدم فعالية وكفاءة القطاع العمومي، فاتجهت الدولة إلى إعادة النظر في سبل الإصلاحات التي تمكنها من زيادة الإنتاج.

وفي هذا الصدد عقدت الجزائر اتفاقا مع صندوق النقد الدولي ابتداء من سنة 1995، ولكن هذه المرة كان اتفاقا موسعا للتمويل لمدة 3 سنوات و ذلك في إطار سياسة التعديل الهيكلي، فقد استفادت الجزائر من قرض قدره 1.70 مليار دولار من أجل دعم الإصلاحات الهيكلية المبرمجة على المدى المتوسط ، يتم تسديده على مدى 10 سنوات مع إعفاء لمدة 5 سنوات من الفائدة ، و هذا بهدف إعادة التوازنات و النهوض بمعدلات النمو وتخفيض معدلات التضخم[2].

لهذا قد أخذت الجزائر على عاتقها بعض الإصلاحات خلال سياسة وبرنامج التعديل الهيكلي من أهمها:

---

[1] ـ ناصر دادي عبدون، دادي عدون ،عمارة علي، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة (أسباب الانضمام – النتائج المرتقبة و معالجتها)، المرجع سابق، ص 113.

[2] ـ حريش نوال، عيسى يسمينة، مرجع سابق، ص 18.

أوّلاً: إعادة الهيكلة العضوية:

يقصد بإعادة الهيكلة العضوية تقسيم المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة الحجم، حتى يتمكن المسيرون من التّحكم فيها وتحسين مردوديتها المالية والاقتصادية وفي هذا الصدد فقد كلفت لجنة وطنيّة لإعادة الهيكلة بتنفيذ أربعة خيارات عمليّة لإعادة تقسيم المؤسسات وهي:

ـ الفصل بين المهام مما أدى إلى تقسيم جميع المؤسسات الاقتصادية.

ـ الحفاظ على الكيان القانوني للمؤسسات مع لامركزية المهام على مستوى وحداتها.

ـ التفكيك حسب الاختصاص لمؤسسات مرتبطة بإدارات اقتصادية متخصصة.

ـ إنشاء مؤسسات تحمل على عاتقها مهام جديدة.

وتهدف إعادة الهيكلة العضوية إلى تحقيق زيادة استعمال طاقة الجهاز الإنتاجي، والعمل على رفع العراقيل والقيود التي عرقلت سيره الحسن، واستغلال كل الإمكانيات والطاقات وإدماجها في ديناميكية التطور والعمل على تحديد و تبسيط مهام كل مؤسسة، وكذا الفصل بين وظائف الإنتاج التوزيع والتسويق[1].

ثانياً: إعادة الهيكلة الماليّة:

حسب اللّجنة المكلّفة بإعادة الهيكلة فان هذه الأخيرة كانت أحد أسباب اختلال الاقتصاد الوطني، ذلك أن القيام بتحليل الوضعيّة الماليّة للمؤسسات العمومية يظهر في جانب الإنتاجي، بحيث يعاني عجزاً ماليًّا كبيراً مما جعل إعادة الهيكلة العضويّة كافية، كما تطلب الأمر هيكلة مالية إلى جانب الهيكلة العضوية.

ويقصد بالهيكلة المالية في إطار العمل على تحسين الوضعيّة المزرية التي آلت إليها المؤسسات العموميّة المتمثلة في تراكم الخسائر وتضخمّ حجم القروض مع عدم القدرة على تسديدها، إضافة إلى ارتفاع تكاليف الاستثمار وتأخر مواعيد الانجاز، وهذا

[1] ـ ناصر دادي عبدون، منتاوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة(أسباب الانضمام – النتائج المرتقبة و معالجتها)، المرجع سابق، ص 113 - 114.

كتدعيم لهذه المؤسسات في نشاطاتها متخذة في ذلك الإجراءات التي تسمح في إزالة النقائص التي كانت سبباً في الوضعية المتدهورة التي عاشتها المؤسسات وتمكينها من تحقيق الميول الذاتي والاستقلالية المالية دون اعتماد على الدولة في ذلك.

ويظهر الهدف في الهيكلة المالية من خلال ما يلي:

ـ إجراء تفعيل وتحسين على إنتاجية العمل من خلال إعطاء الأولوية للمناصب المرتبطة بالإنتاج المباشر.

ـ القيام باصطلاحات تنظيمية وإصلاحات تسيير للتحكم في الأعباء.

ـ القيام بتسوية كل الحقوق بين المؤسسات وتغيير أشكال تمويل الاستثمارات.

الفرع الثاني

استقلالية المؤسسات العموميّة

لم تنجح عملية إعادة الهيكلة في تحسين مردودية المؤسسات العمومية، إذ كانت عبارة عن مرحلة أولية لتحضير شروط الدخول إلى اقتصاد السوق ،لذا تم الشروع في تحويل عدد من المؤسسات العمومية إلى مؤسسات اقتصادية، وطبقت استقلالية المؤسسات العموميّة بهدف الفصل بين وظيفة المؤسسة والدّولة[1].

وتسعى السلطات من خلال تطبيق استقلالية المؤسسات العمومية إلى تحقيق الأهداف التالية:

ـ وضع منهج لتنظيم الاقتصاد الوطني، بحيث تؤدّي الاستقلالية إلى تطبيق قواعد التسيير التجاري على مستوى المؤسسات، وإدخال نشاطها في إطار التخطيط الوطني من خلال مخططات قصيرة المدى.

ـ تحسين فعاليّة المؤسسة العمومية الإقتصادية.

ـ التسيير الأحسن للموارد البشريّة.

[1] ـ ناصر دادي عدون، منتاوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة (أسباب الانضمام – النتائج المرتقبة ومعالجتها)، المرجع سابق، ص116.

ـ إحياء شخصيّة وهويّة المؤسسة العموميّة.

ـ رفع التدخّل المباشر للدولة.

لقد واجهت عمليّة تطبيق استقلالية المؤسسات العمومية عدّة صعوبات وعراقيل أهمها:

أولاً: عراقيل مالية:

تمثلت في سوء التسيير المالي، بحيث أصبحت المؤسسة العمومية تلجأ إلى الاقتراض من الخارج لتغطية العجز المالي.

ثانيًا: عراقيل اجتماعية:

أصبحت المؤسسة العمومية مركزاً لمعالجة المشاكل الاجتماعية للعمال بدل أن تكون مركز إنتاج وتوليد القيمة المضافة.

ثالثا: عراقيل اقتصادية وتكنولوجية:

الاقتصادية منها مرتبطة بصفة خاصة بالجهاز الإنتاجي حيث أنه عديم المرونة. أما التكنولوجية فذلك لكون المؤسسة العمومية لم تكن تتمتع بالحرية فيما يخصّ اختيار مصدر التكنولوجيا، وبالتالي لم تكن لها الحريّة في ممارسة وظيفة البحث والتطوير.

رابعا: عراقيل تنظيميّة:

وهي بسبب نظام المراقبة الذي لم يكن أبدا فعالا.

والحديث عن استقلالية المؤسسات في الجزائر بدأ في أواخر سنة 1986 و دلك في القانون رقم 01/88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 وهذا الإصلاح الجديد جاء على جملة من الأسس تميزه عن باقي الأنماط الأخرى[1].

[1] - قانون توجيهي رقم88- 01، مؤرخ في 12 جانفي، المتعلق بالمؤسسات العمومية الاقتصادية، جريدة رسمية عدد 1، 1988.

المطلب الثاني : التطهير المالي والخوصصة

بسبب ضعف المؤسسات وعجزها قامت الدولة بتطهيرها لتحقيق استقلاليتها ثم خوصصتها،وهذا ما سنقوم بتوضيحه على ما يلي:

الفرع الأوّل: التطهير المالي

عند تطبيق وتجسيد استقلالية المؤسسات وجب القيام بعمليّة التطهير المالي لأنّه لا يمكن أن تتجه المؤسسة إلى الاستقلالية وهي في حالة عجز مالي.

إنّ عمليّة التطهير المالي هي القضاء على المديونية أو التقليل منها، والقضاء على العجز المالي حتى تصبح المؤسسة تتمتّع بهيكل مالي متوازن وتسعى هذه العمليّة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف منها:

ـ توفير الشروط اللازمة لتحقيق استقلالية المؤسسات العموميّة.

ـ الإسراع في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية والحفاظ على القطاع العمومي الذي يعاني من مشاكل خانقة.

ـ تحسين الهيكل المالي للمؤسسة، وذلك بتقليل اعتمادها على القروض المصرفيّة.

ـ القيام بإجراءات تنظيمية بغرض استغلال الطاقات البشريّة والمالية بشكل ملائم ،مما يسمح بتحقيق مستوى أمثل لإنتاج وتوزيع السلع والخدمات في السّوق في إطار المنافسة والتوازن المالي[1].

الفرع الثاني : الخوصصة

يمكن القول أن الخوصصة تعني توسيع الملكيّة الخاصة ومنح القطاع الخاص دوراً متزايداً داخل الاقتصاد، وهذا يتم من خلال قيام الدّولة بتصفية القطاع العام (كليا أو جزئياً) أو عن طريق عقود الإيجار، ويشير توسيع الملكية الخاصة إلى عدم الخروج

[1] ـ ناصر دادي عبدون، منتاوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، المرجع السابق، ص 117.

المفاجئ للقطاع العام من النشاط الاقتصادي وإنما يشير إلى انخفاض يصب الدّولة نسبياً وذلك بزيادة نصيب القطاع الخاص[1].

ولقد بدأت الجزائر بالقيام بالإصلاحات في القطاع العام خلال ما عرفته من أزمات وكذلك بإصدار القانون 01/88 الذي أعطى المؤسسات الاقتصادية الاستقلالية القانونية والمالية ،ومنح لها حرية وذلك بهدف تحقيق اللامركزية في اتخاذ القرارات أو في نفس المجال جاء القانون رقم 02/88 بهدف تسهيل عملية الانتقال من اقتصاد السوق وتجنّب معوقات التسيير المركزي البيروقراطي، وتم تطهير العديد من المؤسسات ماليًا لتكيفها مع معطيات اقتصاد السّوق[2].

كما تعرف الخوصصة حسب الأمر 22/95 المؤرخ في 1995/08/26 على أنّها "عملية تحويل الملكية ومعالجة ترمي إلى نقل تسيير المؤسسات العموميّة إلى أشخاص ماديين ومعنويين خواص، ويعرفها نفس الأمر على أنّها "نقل الملكية من القطاع العمومي إلى القطاع الخاص من خلال تحويل مجموع أو جزء من الأصول الماديّة والمعنويّة، أو رأس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية لصالح أشخاص ماديين أو معنويين خواص"[3].

فنجد أن الخوصصة تؤدي إلى التخفيف من أعباء ميزانية الدولة، وكذا التقليل من الموارد الضريبيّة عند بيع الوحدات العامة إلى القطاع الخاص بسبب زيادة إنتاجية هذا الأخير[4].

---

[1] ـ قانون توجيهي رقم88- 01، مرجع سابق.

[2] ـ رانول محمد، تحولات الاقتصاد الجزائري برنامج التعديل الهيكلي ومدى انعكاسات مع مستوى المعاملات مع الخارج، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، دمشق، 2006، ص 08.

[3] ـ ناصر دادي عدون، منتاوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، المرجع السابق، ص 129.

[4] ـ مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادية في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، د.د.ن، الجزائر، 2008.

المطلب الثاني: التّغييرات الشاملة التي قامت بها الجزائر في مجالات أخرى في سبيل الانضمام إلى المنظمة

لقد ارتأينا في هذا المطلب إلى دراسة مجمل التغيرات التي طرأت على مختلف المجالات سوءا على المجال الفلاحي وذلك في الفرع الأوّل من هذا المطلب، أمّا في الفرع الثاني فقمنا بدراسة مختلف هذه التغيّرات في المجال الصناعي ،وفي الفرع الثالث التغيرات على المجال الخدماتي.

الفرع الأوّل : الإصلاحات في القطاع الفلاحي

في إطار تخلّي الجزائر على الاقتصاد الموجّه (النظام الاشتراكي) فإنّ القطاع الفلاحي شهد جملة من التغيّرات ومنها ما ينصّ عليه القانون رقم 19/87 الذي تناول كيفيّة استغلال الأراضي الفلاحيّة التابعة للدولة[1]، فقد رسمت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ملامح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، حيث أوضح الأسس والأهداف التي يصبو إليها المخطط و قد حقق نتائج إيجابية منذ السنة الأولى من تطبيقه حيث سجلت المنتجات الفلاحية معدل نمو قدره 89438 منصب شغل ،و فيما يخص المشاريع التي دعمها المخطط فقد وصلت في السداسي الأول من سنة 2002 إلى 142670 مستثمرة وهذا بفضل التسهيلات التي منحت لها ، كما احتلت الزراعة مكانة في الاقتصاد الوطني إذ تساهم في المتوسط ب:9.9 بالمائة من الإنتاج الداخلي الخام[2].

والجدير بالذكر عن تطبيق هذا القانون هو من جهة تسهيل بعض الإجراءات في توزيع الأراضي الفلاحيّة التي ذهبت إلى المستفيدين الغير فلاحيين، فالهدف من الإصلاحات في القطاع الفلاحي هو ترقية طرق إنتاجية عبر ثلاثة عماليات هي التزاوج بين الملكية الخاصّة لوسائل الإنتاج[3].

---

[1]- قانون رقم 19/87 ،مؤرخ في 8 ديسمبر1987 ،يتضمن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدّولة ، جريدة رسمية عدد 46 ،صادر في 1987

[2] ـ محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر والأزمة السياسية والاقتصادية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1993 ص 162.

[3] ـ أدمام رياض، عمارة علي، المرجع السابق، ص 31.

الفرع الثاني : الإصلاحات في القطاع الصناعي

إنّ مواصلة التغيّرات الاقتصادية الدّالة على إنتاج سبل اقتصاد في المجال الصناعي فقد بدأ العمل عن طريق خوصصة المؤسسات الاقتصادية التي تظهر فيها سيادة الدّول عن طريق إصدار قوانين ومراسيم وقوانين خاصة بهذا الأمر، وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية حيث حاولت من خلال المخطط الخماسي مبدأ هيكلة المؤسسات العمومية بحيث وبموجب هذا المبدأ تمّ تقسيم الشركات الوطنيّة إلى عدّة مستويات وكان الهدف هو الفصل بين ثلاثة عمليات اقتصادية هي الاستثمار، الإنتاج، التسويق[1].

وفي سنة 1988 صدر القانون 88 ـ 01 الذي حدّد الشخصية المعنوية لهذه المؤسسات حيث أصبحت المؤسسات العموميّة الاقتصادية شركات مساهمة أو شركات محدودية المسؤولية برأسمالية عمومي[2].

الفرع الثالث : الإصلاحات في القطاع الخدماتي

لقد لعب هذا القطاع دوراً هاماً وفعّالاً حيث أنّه يشكل 60 % إلى 70% من نتائج الاقتصاديات المتقدمة وأكثر من 56% من الاقتصاديات النامية.

وقد شهد هذا القطاع تصوراً كبيراً من البنوك العاجزة عن تلبية تقديم الخدمات في نطاق ضيّق بالنسبة لشركات التأمين، أمّا في قطاع السياحة فيقدّم خدمات لما تتوفر عليه الجزائر من قدرات ومؤهلات ومناطق سياحيّة.

رغم تأخير الجزائر في استغلال وتنمية هذا القطاع إلاّ أن التحسين شمل كلّ المستويات تقريباً بدءًا من الفترة الممتدة ما بين 1999 إلى 2003 حيث تزايدت موارد

---

[1] ـ عبد العالي بن دبلة، الدولة الجزائرية الحديثة(الاقتصاد والمجتمع السياسي)، دار المنجد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 134.

[2] ـ قانون توجيهي رقم 01/88 ،مرجع سابق.

البنوك منذ بداية 1999 بمقدار 17% في السنة وتزايد أيضا الوعي وثقافة التأمين لدى الأفراد[1].

[1] - صالح صالحي، "الآثار المتعلقة لانضمام الجزائر إلى OMC " ، مجلة العلوم الاقتصادية، علوم تسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف ،الجزائر ،2001 ،ص32

إنَ الجزائر في سعيها إلى اكتساب عضوية المنظمة العالمية للتجارة تعمل على محاولة التأقلم مع النظام التجاري العالمي الجديد، وعدم التأخر عن مواكبة الاقتصاد العالمي للاستفادة من المزايا التي يمنحها النظام، وبالمقابل تجنب الآثار السلبية الناجمة عن البقاء في معزل عنه، فبرغم حجم الموارد الاقتصادية التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري إلا أنه يتصف بمجموعة من الخصائص المعيقة للانضمام وفي هذا الصدد سنحاول أن نبين واقع الاقتصاد الوطني الجزائري بصفة عامة وهذا كمبحث أول ، أما في المبحث الثاني سنحدد أهم الانعكاسات السلبية المرتقبة عن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .

المبحث الأول : وضعية الاقتصاد الوطني الجزائري

يعتبر الاقتصاد الجزائري من أهم الاقتصاديات الإفريقية وذلك نظراً لتنوع موارده الاقتصادية والبشرية وبرغم من ذلك فإنّ توالي الاختيارات الاقتصادية المتناقضة والآثار السلبية للسياسات الاقتصادية غير الكفوءة المرتبطة بها هذا ما أدى إلى أضعاف الكفاءة الاقتصادية وعرقلة إمكانية الاندماج مع الاقتصاد العالمي، وعلى هذا الأساس سوف نتناول في المطلب الأول واقع الاقتصاد الجزائري الهش والمطلب الثاني سوف نتناول الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول : واقع لاقتصاد الجزائري الهش

رغم الموارد الاقتصادية التي تتمتع بها الجزائر إلا أنَ هناك بعض الخصائص المعيقة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة،ودلك سواءا من حيث أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي وهذا ما سنتناوله في الفرع الأول ،وعلى أنه اقتصاد مديونية وهذا في الفرع الثاني، أما في الفرع الثالث على أساس أن الاقتصاد الجزائري لا يكاد يخلو من الفساد

الفرع الأول : الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي

"المقصود به اعتماد الجزائر شبه كلي في مداخليها على قطاع المحروقات بالرّغم من أنّها غير مضمونة حيث أسعارها يتحدد كل يوم في الأسواق الدولية[1]، كما أن هذا الاقتصاد يقوم على إستراتيجية الثورة البترولية والغازية لا تراعى محدودية الاحتياطات وضرورة استخلافها والكفاءة في تخصيص عائداتها والعدالة في توزيع منافعها وحماية الأجيال اللاحقة فيها، وعن هذا الوضع الذي يقوم على سياسة التوسيع في التسويق، على حساب إستراتيجية التصنيع المتنامي لهذه الثورة جعلت الاقتصاد الجزائري رهينة الإيرادات

[1] ـ صالح صالحي، "الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة"، مجلة العلوم الاقتصادية علوم التسيير"، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2001، ص 48 - 49

الريفية المتحققة في الأسواق الدولية وانعكاساتها سياساتها الاتفاقية في تنامي آليات الرّبيع الداخلي وآثاره السلبي، وإن خاصية الاعتماد على المحروقات التي تساهم بنسبة 35% من الناتج الداخلي الخام وتشكل 64% من الإرادات العامة للدولة حوالي 720 مليار دينار، وحوالي 98% من مجمل الصادرات[1].

الفرع الثاني : الاقتصاد الجزائري اقتصاد مديونية

بالرغم من الانخفاض في الديون الخارجية وذلك في 2002 حيث تخلفت الجزائر من وصاية صندوق النقد الدولي وأصبحت الجزائر في وضعية أفضل للتفاوض، كما تزايد تراكم الاحتياطات من العملة الصعبة وعندها بدأت الجزائر في السداد المسبق إيوائها الخارجية[2]، إلا أن الاقتصاد الجزائري كان ولا يزال يعاني من الحلقة المفرغة من المديونية حتى كانت سنة 2000 حوالي 25,5مليار دولار، ثم انخفضت إلى 22 مليار دولار في 2003، وفي 2004 إلى 21 مليار دولار ثم إلى 16,9 مليار دولار، وبالرغم من هذا الانخفاض إلا أنه تبقى المديونية تشكل قيداً بالنسبة الاقتصاد الوطني، وجاء نتيجة ارتفاع عائدات الصادرات وارتفاع أسعار البترول إلا أن حجم الديون انخفض بشكل ساعد الاقتصاد الوطني للنهوض والمضي إلى الأمام وما زالت المديونية في الجزائر تشكل قيداً[3]، وذلك بتأثيرها على اتجاهات و كيفيات التأهيل الاقتصادي ورغم انخفاض معدلات خدمة الدين التي تعود إلى حصيلة الصادرات نتيجة ارتفاع البترول مع ذلك فان حجم الديون لم ينخفض إلى مستوى مقدرة التسديد الاقتصاد الوطني وخاصة بعد مرحلة تحريري التجارة، ومن ناحية أخرى أكد التقرير المشترك لصندوق النقد الدولي والبنك

---

[1] ـ أدمام رياض، عمارة علي، مرجع سابق، ص 31.
[2] ـ خزندار وردة، مرجع سابق، ص 42 - 43.
[3] ـ، صالحي صالح ،المرجع سابق ، ص 48 - 49.

الدولي الأولى أن المديونية الخارجية لم تعد تشكل خطراً على الجزائر إذ بإمكانها التسديد مسبقاً بتقدير بلغ 2,07مليار دولار من حجم ديونها دون مفاوضات مطلوبة[1].

الفرع الثالث : اقتصاد يسوده الفساد

من الملاحظ تطور آليات الفساد في الاقتصاد الجزائري هذه الآليات أصبحت تؤثر بشكل كبير على حركة النشاط الاقتصادي حيث تؤثر على كفائية المؤسسات الاقتصادية كما تطوّر السوق الموازي والبيروقراطية في المؤسسات الجزائرية، وكذا على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته والحد من السياسات المؤسسات الاقتصادية وتعطيل المنظومة القانونية سياسات المؤسسات الاقتصادية وتعطيل المنظومة القانونية والتشريعية وتوجيهها وكذا تنامي حجم الثورات التي تتحرك في قنواته، الأمر الذي سيؤثر على السياسة الاقتصادية اللازمة لتأهيل الاقتصاد الجزائري[2]، ويرى بعض الخبراء الاقتصاديون أن كثرة الفساد هو من الأسباب الرئيسية لفشل الجزائر للحاق بالمنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الثاني : موارد الاقتصاد الجزائري غير المستغلة

بتمييز الاقتصاد الوطني بمقومات عديدة وقدرات هائلة كذلك الموارد الطبيعية الزاخرة والطاقة الإنسانية والكفاءات البشرية الهامة، ناهيك عن الموارد المالية المتاحة مما جعل من أهم الاقتصاديات عالمياً من حيث الثورات التي يحتكم عليها كماً ونوعاً غير أن السياسات غير الكفوءة المتبعة وغير واضحة الإستراتيجية والخالية من أي قاعدة معيارية متناقضة جعلت هذا الاقتصاد سقط مهب عدة سلبيات خطيرة كونها غير صالحة لزرع

[1] ـ أدمام رياض، عمارة علي، المرجع سابق، ص 37.
[2] ـ سليم سعداوي، مرجع سابق، ص 63.

بذور التقدم والتطور، وبهذا سوف نتناول مختلف القدرات الاقتصادية في الفرع الأول وسوف نلقى نظرة على وضعية السوق التجارية الحالية في الفرع الثاني.

الفرع الأول : القدرات الاقتصادية

تملك الجزائر قدرات اقتصادية متنوعة وهامة تسمح لها في الخوض في تجربة على الصعيد العالمي المتمثلة في رغبتها في الانضمام إلى المنظمة العالمية لتجارة والتي قطعت أشواط هامة ومتقدمة من المفوضات والتي ينتظر أن تكلّل في نهاية المطاف بالانضمام إلى هذه المنظمة ومن أهم هذه القدرات ما يلي:

أولاً: إنتاج البترول:

يرتكز الاقتصاد الجزائري على إنتاج البترول والغاز الطبيعي الذي تستحوذ عليه شركة سونا طراك والبحث عن مصادر الطاقة ونعتبر هذه الأخيرة من أهم الشركات على المستوى الوطني نظراً لعائداتها المقدرة بحوالي 97% من إجمال عائدات الدولة بحيث بلغ إنتاج البترول حسب تقديرات 2004 بـ 222 مليون طن بزيادة قدرة بحوالي 5% عن إنتاج 2003 فيما تعمل الشركة على توسيع شركتها البالغة حاليا 30 شريك إلى مضاعفتها لإنتاجها ليصل 2 مليون برميل يومياً في عام 2010[1].

إلى جانب لإنتاج البترول والتنقيب عنه نجد الغاز الطبيعي الذي يعتبر كاحتياطي ضخم في يد الجزائر، إذ تصنف هذه الأخيرة على رأس الدول من حيث احتياطي إنتاج الغاز بحيث بلغ إنتاجه سنة 2004 1,6 مليار.

[1] ـ أدمام رياض، عمارة علي، المرجع سابق، ص 40 - 41.

ثانياً: شبكة المواصلات

لقد تطورت وسائل النقل في الآونة الأخيرة مثل شبكة الطريق البرية والسلك الحديدية تحتل بذلك الجزائر المرتبة الثانية على المستوى الإفريقي بعد جنوب إفريقيا من حيث كثافة الطرقات المعبدة المنجزة إذ تقدر بـ 100 ألف كلم، والسائرة في طريق الانجاز والتي تتواصل الجهود في إتمامها نذكر مكنها طريق شرق، غرب وشمال، جنوب بالإضافة إلى5000 كلم من اسلك الحديدة موزعة عبر التراب الوطني استفاداً لإحصائيات 2004، وبالإضافة إلى ذلك نجد النقل البحري بحيث يطل الجزائر على خط ساحلي قدره 1200 كلم ويضم أكثر من 25 ميناء أهمها ميناء الجزائر، وهران، عنابة وكذلك ميناء جيجل الذي أنجز مؤخراً والذي يضم حوالي 75% من حركة الملاحة على مستوى الشرق الجزائري.

ثانياً: الطاقة الكهربائية

من أهم مصادر الطاقة نجد الطاقة الكهربائية التي تقدر نسبة النمو فيها سنة 2003 بحوالي 4,7 % ولهذا تعمل شركة سونلغاز على تطوير الإنتاج والاستثمارات حيث بلغت سنة 2002، 41,42مليار دولار[1].

الفرع الثاني :وضعية السوق التجارة الحالية

تماشيا مع الأوضاع الحالية الخارجية والداخلية فان مجموع الإفرازات الناتجة عنها والتي وضعت الجزائر أمام حتمية التخلي عن الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق والذي لم تتوانى الجزائر للقيام بها بإعادة الهيكلة العضوية والمالية ثم الانتقال من الخصوصة

[1] ـ أدمام رياض، عمارة علي، المرجع سابق ، ص 42 - 43..

إلى اقتصاد السوق وما تجدر الإشارة إليه أن اقتصاد السوق مبني على المنافسة وحرية النشاطات الاقتصادية والتجارية وهو قابل للتحسن أكثر فأكثر[1].

[1] ـ ناصر دادي عدون، "انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة"(الأهداف والعراقيل)، مرجع سابق، ص 135.

المبحث الثاني : العراقيل والآثار السلبية التي تحد من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

بعد مرور أكثر من عشرين سنة من المفاوضات وطلب الانضمام إلى المنظمة العالمية لتجارة ورغم كل ما قامت به الدولة الجزائرية من إصلاحات في مختلف القطاعات ، إلا أنها لم تصبح حتى يومنا هذا عضواً في المنظمة العالمية للتجار، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على وجود عراقيل تحد من قبول طلبها وهذا ما سنراه في المطلب الأول ووجود أثار سلبية سوف يتسببها الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وهذا ما سنتناوله في المطلب الثاني.

المطلب الأول : العراقيل التي تحد من انضمام الجزائر إلى المنظمة العامية للتجارة

هناك مجموعة من العراقيل التي أدت إلى فشل الجزائر من الانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة برغم الإصلاحات التي قامت بها، وهنا سوف نبرز أهم العراقيل فيما يلي:

الفرع الأول : غياب أي إستراتيجية تفاوضية واضحة

رغم مشاركة الجزائر من دورة الأورجاوي كعضو ملاحظ ما زالت المفاوضات تغيب عنها استراتيجيه واضحة على المدى القصير والمتوسط[1]، وارتكاز الجزائر على نفس النمط من المفاوضات التي جرت مع الاتحاد الأوروبي على الرغم من الرهانات والمعطيات المختلفة، كما لم توظف حقائق موازين القوى الداخلية والآليات صناعية

[1] ـ طاشت طاهر، مرجع سابق، ص 164.

واتخاذ القرار داخل هذه المنظمات وان شاركت الجزائر من البداية في مختلف الدورات من دورة طوكيو إلى دورة الأروغواي كدولة ملاحظة في مختلف القمم.

الفرع الثاني : عدم تفويض المفاوض الجزائري صلاحيات كبيرة

وذلك بتضييق مساحات التفاوض وهوامش الحركة لديها وتبني ذات النظرة المعتمدة على تغليب السياسي على الخبير والاعتبارات الإيديولوجية السياسية على المعطيات التقنية وهذا ما يحول التفاوض إلى عمل سياسي أكثر من اقتصادي ويعطي الأولوية الاعتبارات السياسية وهو ذات المعطى الذي كان حاضراً في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيث كان المفوض الجزائري تحت ضغط املاءات إدارية سياسية وبيروقراطية للتوقيع على اتفاق الشراكة في الأجل المحدد سياسياً.

الفرع الثالث : عدم تحديد أي برنامج واضح وعدم دقة المعطيات المقدمة

فالملاحظ أن تضارب المعطيات المقدمة وتغير الحكومات وتعاقب القوانين من قبل الهيئة الجزائرية يفقد معاقبة الملف الجزائري، نتيجة عدم الاستقرار المؤسساتي والإطار التشريعي وعدم تحديد خيارات اقتصادية واضحة ودقيقة[1].

كما أن البطء المسجل في تجسيد الإصلاحات والتعهدات المقدمة قلل من وزن الملف الجزائري، لم يستوعب على مجمل التفسيرات المسجلة على مستوى المنظومة الاقتصادية الدولية.

[1] ـ سليم سعداوي، مرجع سابق، ص 78.

الفرع الرابع : وجود اقتصاد موازي

هذا يعرقل الغاية من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ولهذا على الحكومة أن تقلل من هذه الظاهرة[1].

حيث يعتبر وجود اقتصاد الموازي من الأسباب الرئيسية لفشل التنظيم المؤسساتي، فالإخلالات المستمرة لسوق العمل في البلدان النامية يؤدي إلى نشوء قطاع اقتصادي موازي، لا يخضع إلى إجراءات التنظيم الرسمي وهو ما يجعل الإجراءات التنظيمية لا تمس القطاع الرسمي، أما الموازي فيكون شديد المرونة وتحدد أجور العمال فيه انطلاقاً من إنتاجيتهم .

ومن المؤكد أن التمييز الدقيق بين سوق العمل الموازي والرسمي ليس سهلاً، ويمكن الاعتماد في ذلك على عدم ثبات العمل، الانتساب إلى الضمان الاجتماع وحجم الأعمال[2].

الفرع الخامس : الترّسانة القانونية في الميدان التجاري

إن الترّسانة القانونية في الميدان التجاري تعتبر من أهم العوائق التي حالت دون الانضمام، والتي بقيت متأخرة ولا تتساير مع العصرنة في هذا المجال حيث اقتصر العمل في السنوات الماضية على تكثيف التكوين والتحسيس بأهمية الانضمام ،والشروع في تحرير القطاع الاقتصادي إلا أن الإصلاح التشريعي يظل أهم شرط لتعجيل هذا الانضمام.

---

[1] ـ سعداوي سليم، المرجع سابق، ص 79.

[2] ـ خزندار وردة، مرجع ابق، ص 44.

الفرع السادس : النظرة التشاومية للعديد من الخبراء الاقتصاديين في الجزائر

بحيث وجهت عدة انتقادات لمشروع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة[1]، ونجد من ذلك تصريح وزير التجارة السابق بحتى بلعايب أن ليس لجزائر أية مصلحة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

الفرع السابع : صعوبة الحصول على صفة الدولة النامية

أصبحت صفة الدولة النامية لا تمنح بسهولة حتى لو كانت الدولة النامية، حيث يتم التفاوض مع الدولة النامية الراغبة في الانضمام من اجل أن تتخلى على وضعها كدولة نامية، مثل ما طلب من الصين والسعودية فرضتا وتمسكتا بهذه الصفة"[2].

بالإضافة إلى هذه العراقيل نجد أن الجزائر ارتكبت بعض الأخطاء كانت مكلفة وهذا فيما يتعلق بالتسرع في الانتقال من النظام الاشتراكي إلى نظام مفتوح دون تخطيط مسبق.

وكذلك للجزائر قطاع عمومي كبير ويحتل جزءًا هام في اقتصاد رغم وجود قانون الخوصوصة، إلا أن هذه العملية لا تزال متعسرة لأسباب تبقى غير واضحة[3].

---

[1] ـ خبراء وسياسيون يحذرون من خطورة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة،www. almaghribia.tv.

[2] ـ الجوزي جميلة، "ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،عدد 11، جامعة الجزائر-3- ، 2012 ،ص 228.

[3] ـ سعداوي سليم، مرجع سابق، ص 80.

المطلب الثاني : الآثار السلبية المتوقعة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

يدخل انضمام الجزائر المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي بشرتها، والهادفة إلى إرساء أسس اقتصاد السوق، وإدماج الوطني ضمن الاقتصاد العالمي، ولكن بسبب ضعف الاقتصاد الوطني، فان الانضمام إلى هذه المنظمة قد يعود عليه بعدة آثار سلبية[1]، ومن هنا نقول أن انضمام إلى هذه المنظمة ستنجز منه عدة آثار سلبية على مختلف القطاعات بصفة عامة، والقطاع الاقتصادي الوطني خاصة وهذا ما سوف نقوم بمعالجته في هذا المطلب.

الفرع الأول : الآثار المتوقعة على المجال الصناعي

إن انضمام الجزائر المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة تؤثر سلباً على المجال الصناعي وذلك كما يلي:

ـ إن صادرتنا الصناعية لا تتعدى 3% من إجمالي الصادرات الجزائرية وبالتالي استحواذ صناعة المحروقات على الصناعات الوطنية وهذا ما يزيد من تبعتنا للخارج من حيث المنتجات الاستهلاكية الصناعية[2].

ـ ومن المتوقع أن ترتفع أسعار السلع الصناعية وخاصة في الفروع والأنشطة الأساسية، ويعود ذلك إلى عدة أسباب من أهمها هو تزايد التركز والاندماج المؤسسي والهيمنة الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات على الصناعات الهامة، الأمر الذي يجعل

---

[1] ـ ناصر دادي عدون، منتاوى محمد،"انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة"(أسباب الانضمام،النتائج المرتقبة ومعالجتها)، مرجع سابق، ص 150.

[2] ـ سعداوي سليم، المرجع السابق، ص 88.

تحكمها في أسعارها تحكما احتكارياً، وهذا ما ينعكس سلباً على معظم الاقتصاديات المحدودية التنافسية في بعض المجالات الإستراتيجية، وبذلك يستمر الارتفاع في فاتورة السلع الصناعية والنصف مصنعة في ظل ضعف الاقتصاد الوطني عن تطوير بدائل للواردات[1].

ـ ستفقد الجزائر قدرتها على حماية الاقتصاد الوطني، باستعمال التعريفة الجمروكية، كما هو الآن، هذا النوع التقليدي لحماية الاقتصاد الوطني غير فعال وهذا يؤدي إلى التزام الجزائر بسقف التعريفة الجمركية أي لا يمكن تجاوزه[2].

ـ خفض الرسوم الجمركية سيحرم الجزائر من مورد هام قد يضعف من إيراداتها[3].

ـ إن الصناعة الجزائرية تعتبر صناعة ناشئة وليس بمقدورها منافسة نظيراتها الأجنبية الأعلى جودة والأقل تكلفة، وعليه فان انضمام الجزائر المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة سيؤدي إلى فتح السوق الجزائرية أمام دول أعضاء في المنظمة، وهذا يعني إغراق السوق بالسلع الأجنبية،وهو ما يؤدي إلى كسار الصناعة الجزائرية بسبب تفضيل المنتوج الأجنبي عن المنتوج المحلي من قبل المستهلك[4].

ـ تقليص صلاحيات الدولة في اتخاذ القرارات في عدد من المجالات في المنظمة[5].

ـ احتمال سقوط صناعتنا الوطنية في مصيدة التغيرات الاقتصادية.

ـ ارتفاع تكاليف الإنتاج التي يرافقه ضعف استعمال التكنولوجيا المتطورة وغياب الخبرات اللازمة في المكان الملازم لها، وهذا راجع لعدم مراقبة التسيير وطرق الإنتاج في المؤسسات الإنتاجية. ـ من المحتمل أن تلجأ الدول إلى فرض حماية أسوقها من السلع الواردة من الدول النامية بحجة استدام معايير الجودة والصحة[6].

---

[1] ـ آليات الله مولحسان، مرجع سابق، ص 147.
[2] ـ عيسى يسمينة، مرجع سابق، ص 62.
[3] ـ عياش قويدر، مرجع سابق، ص 78.
[4] ـ ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 156.
[5] ـ علوش صبرة اسمهان، يحي نصيرة مرجع سابق، ص 41.
[6] ـ سعداوي سليم، مرجع سابق، ص 68.

ـ غياب محيط تنافسي قوي يحث على تحسين المنتجات بالاستمرار.

ـ صعوبة التحكم في بعض التكنولوجياتـ حيث نلاحظ غياب إستراتيجية واضحة لنشر التكنولوجيا ، فبعض المؤسسات حتى وإن استوردت آلات ذات تكنولوجيا عالية فإنها لا تستغلها أحسن استغلال، نظراً للتوقف المتكرر في العمل، إضافة إلى غياب عمال مؤهلين لإصلاحه في حالة التوقف يجعلها في حالة تبعية مستمرة للخارج[1].

الفرع الثاني : الآثار المتوقعة على المجال الزراعي

لقد حاولت الجزائر إصلاح هذا القطاع وذلك بمختلف التعديلات والتغيرات على السياسة الزراعية ذلك أن المجال الفلاحي يعتبر من المجالات أكثر إهمالا، لكن برغم من هذه التعديلات إلا أن الجزائر والى يومنا هذا تعاني من التبعية الغذائية.

والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة قد يؤثر سلباً على المجال الزراعي، لأن المنظمة تشرط على الدول الأعضاء إلغاء القيود الجمركية على وارداتها الزراعية واستبدالها بالضرائب الجمركية، والالتزام بتخفيضها تدريجياً بنسبة 24% على مدى 10 سنوات من تاريخ عقد الاتفاقية بمعدل 2,4% سنوياً، إضافة إلى تخفيض الدعم بالنسبة 13,3% خلال مدة أقصاها عشر سنوات، ولهذا سوف يكون قطاع الزراعة من أكثر القطاعات تأثيراً بنتائج الاتفاقية الزراعية المبرمة في إطار المنظمة، وهذا من يسمح للجزائر بضمان حماية كافية للمنتجات الزراعية من المنافسة الخارجية[2].

بالإضافة إلى ذلك فان الإلغاء التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار استيراد الغذاء في الدولة النامية منها الجزائر سيؤثر ذلك على ميزان المدفوعات والتضخم[3].

---

[1] ـ سلبيات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة www.startmes.com.

[2] ـ شرفي أحلام، قزوط سلمى، مرجع سابق، ص 47.

[3] ـ باها دينة، رمكي سمية، منظمة التجارة العالمية، من الجات إلى مراكش، مذكرة لنيل شهادة الماستر في قانون العام، تخصص: قانون دولي وعلاقات دولية، جامعة محمد الصديق بن يحي ، جيجل، 2016، ص 99.

ويترتب على ما تمليه اتفاقية السلع الزراعية تخلي الجزائر عن الدعم الداخلي للسلع الزراعية، وارتفاع أسعار المنتوجات في سوقها الداخلية مما يؤدي إلى نقص متزايد الإنتاج المحلي وضعف القدرة الشرائية للمستهلكين المحليين ويترتب أيضاً من انضمام الجزائر المرتقب أن تصبح السوق الجزائرية محل العديد من المزارعين الأجانب ليس عدم قدرة المستوجبين المحليين على تغطية الطلب المحلي في هذا المجال وهو ما يؤدي دخول منتوجات فلاحية عديدة إلى السوق الجزائرية وينجم المنافسة غير عادلة خاصة أن المنتوجين المجلس يعانون من عدة مشاكل كنقص التمويل والدعم، ومشكل الجفاف الناتج عن الاعتماد على العوامل المناخية، وهو ما يجعل المنتوج المجلس غير قادر على منافسة المنتوج الأجنبي الذي يتميز غالباً بتكلفة أقل وجودة عالية[1].

وكذلك نقص الابتكارات واستعمال التقنين الحديثة في المجال الفلاحي[2]، كما أن فتور الجزائر تبلغ 31% من الواردات الفلاحية، إذ يؤدي هذا إلى عبء كبير على ميزان المدفوعات ومن تم ضعف القدرة على سداد الديون الخارجية[3].

الفرع الثالث : الآثار المتوقعة على المجال ألخدماتي

يعاني قطاع الخدمات في الجزائر من مشاكل عديدة جعلته في درجة سيئة من الأداء في مختلف القطاعات برغم الإصلاحات التي قامت بها لمواكبة التطورات العالمية إلا أنه هذا المجال لم يرقى إلى القدرة على المنافسة الأجنبية، وبعد الانضمام وفي ظل أوضاع هذا المجال يؤدي إلى:

---

[1] ـ آدمام رياض، عمارة علي، مرجع سابق، ص 48 ـ 49.

[2] ـ بدوي محمد إبراهيم، أثر العولمة والمنظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية، دار الفكر العربي، مصر، 2011، ص 217.

[3] ـ علوش صبرة اسمهان، يحي نصيرة، مرجع سابق، ص 43.

ـ في حالة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فان المؤسسة الجزائرية سوف تكون في وضعية غير تنافسية وفي ظل محدودية إمكانياتها وخدماتها يؤثر ذلك سلباً عليها وبذلك لا يمكنها الصمود والبقاء من السوق ويترتب عن ذلك: تفاقم مشاكل سعر الصرف مع زيادة الطلب على العملات الأجنبية وارتفاع الاستثمار الأجنبي الناتجة عن ارتفاع علميات التبادل التجاري مع دول الأعضاء[1].

ـ إضافة إلى ما يتعلق بالخدمات السياحية كالفندقة فلم ترقى إلى المستوى المطلوب حتى مقارنة مع تونس والمغرب، فرغم الإمكانيات الطبيعية والموقع الاستراتيجي الذي يندرج ضمن الآثار الايجابية اللذان يؤهلان الجزائر أن تصبح منطقة استقطاب السياحية وضعف الخدمات قلل من فرص استغلال الإمكانيات السياحة الكبيرة في الجزائر[2].

وكذلك إن اختلال توازن حجم الخدمات المتقدمة من طرف الدول الغنية وحجم الخدمات المقدمة من طرف الدول النامية بينها الجزائر وتفاقم هذا الفارق بصفة مطردة لصالح الدول المتقدمة.

وكذا القدرة المحدودة للمؤسسات المالية والمصارف المحلية في توفير رؤوس الأموال الكافية للمؤسسات من اجل الاستثمار خاصة مع زيادة طلب على هذه الأخيرة لمواجهة توافد الاستثمار الأجنبي.

ـ ضعف جهاز الاتصال الوطني قد يؤثر على تنمية الاقتصاد الجزائري ويتجلى ذلك بشكل واضح أمام الاستثمار الأجنبي[3].

الفرع الرابع : الآثار المتوقعة على المجال المالي والمصرفي

[1] ـ آدم رياض، عمارة علي، المرجع سابق، ص 49.
[2] ـ علوش صبرة اسمهان، يحي نصيرة، المرجع نفسه ، ص 45.
[3] ـ سعداوي سليم، مرجع سابق، ص 92.

رغم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في القطاع المصرفي، إلا أنها لم ترتق بعد التنافس مع القطاعات المصرفية الأجنبية وعند دخولها إلى المنظمة العالمية للتجارة سيؤدي ذلك إلى:

ـ تحرير الخدمات بصفة عامة والمصرفية بصفة خاصة، مما يسهل من دخول المصاريف الأجنبية والتي تعمل وفقاً سياسات سالبة مالية لتامين مصالح أصحابها، وليس بالضرورة أن تكون المصالح متطابقة مع المصالح الوطنية، بل نجدها تناقضة مع الأهداف والخطط التنموية الوطنية وهذا يؤدي إلى تحويل إرباح المؤسسات المصرفية الأجنبية إلى الخارج مما يحرم الجزائر من مصادرة تمويل وهي في حاجة إليها[1].

ـ إن البنوك الجزائرية غير مهيأة لمواجهة المنافسة نظراً للانخفاض رؤوس أموالها ومحدودية إحجامها، وتواضع خدماتها بالمقارنة مع البنوك الأجنبية للمنافسة[2].

ـ يؤدي فتح الأسواق بشكل مباشر إلى توفر مصارف أجنبية بعدد كاف، وهو ما يجعل المصارف المحلية، وخاصة الصغيرة منها، تحت المنافسة غير المتكافئة وما يترتب عنها مخاطر الإفلاس[3].

ـ تحرير الخدمات المالية والمصرفية قد يؤدي إلى أضعاف سلطات البنك المركزي الجزائري في توجيه السياسة الاقتصادية العامة للبلد، وكذلك أضعاف سلطاته في توجيه السياسة النقدية وضبط النشاط المصرفي.

ـ البنوك الأجنبية التي تتواجد في السوق المصرفية الجزائرية تخدم فقط القطاعات المربحة وخاصة قطاع التجارة الخارجية، الأمر الذي لا يخدم التنمية الاقتصادية بمختلف إبعادها

---

[1] ـ عيسى يسمينة، حريش نوال، مرجع سابق، ص 81 - 82.

[2] ـ علوش صبرة اسمهان، يحي نصيرة ، المرجع سابق، ص 49.

[3] ـ ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 169.

يؤدي فتح السوق المصرفية الجزائرية إلى تضخيم النسبة المصرفية وسوء توزيعها جغرافيا.

فإضافة إلى كل هذا فان المنافسة بين البنوك الوطنية والأجنبية تكون في صالح البنوك الأجنبية نظراً لم تتمتع به هذه الأخيرة من خبرة فنية وعمالة مؤهلة وتنوع خدماتها بالإضافة إلى توظيفها للتكنولوجيا المصرفية[1].

المطلب الثالث : الإجراءات الممكن اتخاذها لحماية الاقتصاد الجزائري من سلبيات الانضمام إلى المنظمة العالمية لتجارة

نظراً لقلة الآثار الايجابية مقارنة بالآثار السلبية بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وكذلك في ظل الظروف الحالية المؤسسات الجزائرية هي غير قادرة على منافسة المؤسسات الأجنبية، فيجب على السلطات المعنية العمل على تحضير المؤسسات الوطنية، وتأهيلها لدخول المنافسة التي ستكون صعبة.

أصبحت حماية المؤسسات الوطنية عن طريق القيود الجمركية غير فعالة خاصة بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة[2]، ونظراً لذلك يجب على الجزائر أن تتخذ مجموعة من الإجراءات لحماية مؤسساتها وذلك سواءًا من خلال الاتفاقيات وهذا ما ستناوله في الفرع الأول أو عن طريق الاستثناءات وهذا ما سنتناوله في الفرع الثاني.

الفرع الأول : حماية الاقتصاد الجزائري من خلال الاتفاقيات

أولاً: اتفاقيات الإجراءات الوقائية:

يسمح للدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة من اتخاذ لإجراءات الوقائية لحماية صناعتها المحلية من زيادة غير متوقعة في الواردات من أية سلعة[3] بشكل يسبب

---

[1] ـ شرقي أحلام، قزوط سلمى، مرجع سابق، ص41 ـ 42.

[2] ـ ناصر دادي عدون، منتاوي محمد، المرجع سابق، ص 184 ـ 185.

[3] ـ حريش نوال، عيسى يسمينة، مرجع سابق، ص 90.

ضرر كبير فعلياً أو محتملاً لهذه الصناعات، وتأخذ هذه الإجراءات شكل فرض حصة على السلعة المستوردة أو فرض رسوم إضافية عليها أو سحب التزامات جمركية على هذه السلع أو الصناعات[1].

لقد تضمنت الاتفاقيات ضوابط تفضيلية كثيرة لتطبيق الإجراءات الوقائية لتحول دون إساءة استخدامها، كإجراءات حمائية كما نصت الاتفاقيات على وجوب التخلص من أية إجراءات وقائية قائمة خلال خمس سنوات من خلال المنظمة العالمية للتجارة من خلال ثمانية سنوات ممن بدا بتطبيق الإجراءات كحد أقصى.

ويمكن تطبيق الإجراءات لفترة أربعة سنوات بالنسبة للدول النامية منها الجزائر بالإضافة إلى ذلك فان الاتفاقيات تتضمن عدد من الاستثناءات التي يمكن أن تستخدم إجراءات وقائية على النحو التالي:

يمكن للدول الأعضاء بالمنظمة اتخاذ إجراءات وقائية أو شرطية وهذا إذا كان هناك ضرر ناتج عن الواردات، حيث يمكن للدول زيادة التعريفة الجمركية المطبقة على الواردات بشرط أن تتعدى 2000 يوم.

يحق لأية دولة عضو في المنظمة أن تسحب أو تعدل التزاماتها أي التراجع تحرير قطاع معين.

ثانياً: الحماية من خلال اتفاقية الخدمات:

لتحرير التجارة في الخدمات تتطلب إلغاء وسحب كافة القيود على الاستثمارات الأجنبية وعلى القيود المفروضة على تحركات القوة العاملة بحيث تقوم هي الاتفاقية على:

[1] ـ سعداوي سليم، مرجع سابق، ص 96.

ـ اتفاقية المبدأ أو الأحكام العامة التي تخضع لها كل الأعضاء، وتتضمن شروط الدولة الاولى بالرعاية، المعاملة الوطنية للمستوردين الأجانب النفاذ إلى الأسواق، الشفافية وهي كلها أمور تعني تحريري التجارة المتصاعدة للتجارة في الخدمات.

ـ جداول الالتزامات التي تقدمها دول الأعضاء، خاصة المتعلقة بالقطاعات التي تلتزم بتحريرها من خلال فتح أسواقها أمام موردي الخدمات الأجانب، وفيما يخص الجزائر فان قطاع الخدمات الأجانب، وفيما يخص الجزائر فان قطاع الخدمات فيها غير مؤهل لمنافسة الخدمات الغربية وعليه فان الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وفتح الأسواق الجزائرية قد يهدد قطاع الخدمات المحلي، لهذا يستوجب فرض الحماية من قبل السلطات المعنية[1].

الفرع الثاني : حماية الاقتصاد الوطني من خلال الاستثناءات

يمكن حماية الاقتصاد الوطني من خلال مجموعة من الاستثناءات ونذكر منها:

أولاً: الحق في استخدام القيود الكمية: في حالة تعرض ميزان المدفوعات للعجز تستطيع الجزائر استخدام القيود الكمية باعتبارها دولة نامية وذلك من جانبين:

[1] ـ حريش نوال،عيسى يسمينة، المرجع سابق، ص 98 ـ 99.

ـ يحق للدول النامية اللجوء للقيود الكمية لحماية ميزان مدفوعاتها، بالرغم من عدم توفر الشروط المذكورة في المادة 12 من اتفاقية المنظمة.

ـ يحق للدولة النامية اللجوء إلى القيود الكمية لحماية الصناعات الوطنية، سواءًا كانت ناشئة أو غير ناشئة طالما أن تلك الصناعات مطلوبة، وبالتالي فان الجزائر ستستفيد من هذه الاستثناءات[1].

ثانياً: الحق في الحماية ضد المنافسة غير مشروعة (الإغراق):

إن الإغراق لا يتحقق بمجرد أن تباع سلعة بأقل من سعرها في البلد المصدر بل يتعين توفر شرطان أساسيان هما:

ـ أن يؤدي بيع السلعة الأجنبية بسعر منخفض إلى إحداث ضرر ملموس للصناعة المحلية يتمثل في انخفاض المبيعات والإرباح أو الاستثمارات أو العملة في صناعة محلية قائمة.

ـ ضرورة وجود علاقة سببية بين السلعة بسعر منخفض عن سعرها في البلد المصدر وإذا حدث الإغراق الملموس هنا يصبح للبلد المستورد الحق بفرض ضريبة جمركية إضافية ضد الإغراق تكون معادلة لهامش الإغراق أي الفرق بين سعر البيع في البلد المصدر وسعر البيع في البلد المستورد.

وبصفة عامة الضريبة تبقى مدة خمس (05) سنوات من تاريخ فرضها[2].

[1] ـ سعداوي سليم، مرجع سابق، ص 101.
[2] ـ سعداوي سليم، المرجع سابق، ص 102.

ثالثا: الحق في الحماية ضد الدعم غير المشروع:

إن السلعة المستوردة المدعمة تباع في سوق الدولة المستوردة بسعر اقل من السعر الذي كان من الممكن أن تباع به لولا وجود هذا الدعم في هذه الحالة يحق للدولة المستوردة أن عرض ضريبة مضادة للدعم تسمى "رسما أو تعويضاً" ويمكن التفريق بين ثلاثة أنواع من الدعم وهي:

1 ـ الدعم المسموح: وهو الدعم الذي لا يمنح لسلعة أو صناعة معينة وهو الدعم الذي يعود بالفائدة على الأنشطة الاقتصادية المختلفة مثل الدعم الموجود لبرنامج البحث والتطوير أي الدعم الذي يقدم لسلعة أو صناعة ما في إطار مساعدة الأبحاث وكذلك الدعم المقدم في إطار المحافظة على البيئة[1].

2 ـ الدعم المسموح به مع الشرط: الشرط في هذا الدعم أن لا يسبب ضرراً بالمصالح التجارية للدول الأخرى، حيث أن كل دعم يزيد عن 05% من قيمة السلعة يعتبر ضاراً لصالح الدولة الأخرى، ويستوجب اتخاذ إجراءات مضادة له.

3 ـ الدعم المحضور إطلاقا: هذا النوع من الدعم يؤثر بصفة مباشرة على سير التجارة الدولية ذلك أما لسلعة تصديرية، حيث تقدم لها الدولة لها الدولة دعها توقف ذلك على الكمية أو القيمة المصدرة من السلعة وأما لسلعة منتجة محليا لإحلالها محل السلع المستوردة أن الدولة أو الجهة المتضررة لها الحق في اتخاذ الإجراءات المضادة للدعم كفرض ضريبة للدعم[2].

---

[1] ـ صالحي صالح، مرجع سابق، ص 64 - 65.

[2] ـ سعداوي سليم، المرجع سابق، ص 103.

إنّ قرار الجزائر بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أصبح حقيقة حتمية وذلك تماشياً مع تطور النظام الاقتصادي العالمي الجديد، بحيث أصبحت تلعب دوراً أساسياً في بعث الاقتصاد العالمي وتعتبر المحرك الأساسي له، فهي تقوم بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، برسم السياسات الاقتصادية للعديد من الدول الأعضاء فيها من خلال الشروط التي تفرضها عليها أثناء طلبها للانضمام.

من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة من التطورات التي بالغها بهدف خلق بيئة تجارية أكثر انفتاحاً وتحرراً، قامت الجزائر بعدة إصلاحات اقتصادية والتي تتجلى في برنامج تطهير اقتصادي ومالي وبرنامجي التصحيح الهيكلي، كما تمّ اتخاذ قرار الانضمام في مرحلة تميزت بالانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، وإعادة جدولة الديون الخارجية حيث عرف الاقتصاد آنذاك ركوداً شديداً.

في إطار مشروع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، قد قطعت عدة أشواط وهي الآن في المراحل الأخيرة لإتمام عملية الانضمام، ذلك لأنها انتهت من مرحلة توجيه الأسئلة والمفاوضات متعددة الأطراف، ولم يبقي أمامها سوى الانتهاء من المفاوضات الثنائية مع الدول الأعضاء المهتمة بالاقتصاد الجزائري، ونستطيع القول حسب تصريحات مختلفة أن مرحلة المفاوضات ثنائية الأطراف في نهايتها، بحيث ستكون الجولة 13 من المفاوضات، الأخيرة التي ستحدد ميعاد انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

إنّ الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، يأتي سعياً من الجزائر لتحقيق مجموعة من الأهداف، التي تتمثل أساسًا في مسايرة التجارة الدولية، وكذا إنعاش الاقتصاد الوطني وغيرها من الأهداف.

رغم ايجابيات الانضمام إلى المنظمة إلا أنه قد تنجز عنه عدة آثار سلبية أكثر منها ايجابية على الاقتصاد الوطني، ولتفادي هذه السلبيات يتوجَب على الجزائر اتخاذ

مجموعة من الإجراءات لتحصين الاقتصاد الوطني، سواء من خلال الاتفاقيات أو الاستثناءات التي قمنا بدراستها سابقاً.

لكن التساؤل يبقى مطروح عن مدى وجود إرادة حقيقة من الدولة الجزائرية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وحتى إذ كانت هناك إرادة إلا أنها لم تترجمها في الواقع العملي.

لتحقيق ذلك نتواضع باقتراح مجموعة من التوصيات التي قد تساعد وتمهد الطريق لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والتي تتمثل فيما يلي:

ـ إن الاقتصاد الجزائري يتميز بالهشاشة والدليل عل ذلك الوضعية المزرية التي يسير بها الاقتصاد الوطني حالياً، فعلى الجزائر أن تحاول النهوض به حتى يكون مهيئا وقادراً على الوقوف أمام تزايد المنافسة و تطور الاقتصاد العالمي .

ـ ضرورة تعزيز واستكمال الاصطلاحات بتغيّرات جديدة من أجل تفادي جوانب الضعف والخلل وعدم الفاعلية الموجودة على القطاعات الاقتصادية، فنجد مثلاً قطاع السياحة في الجزائر رغم كل ما تزخر به من جبال وبحار وصحراء، إلاّ أنّها لم تحسن استغلالها فيما يخدم مصالحها الاقتصادية وتدعمه، وكذلك الحال بالنسبة للقطاع الزّراعي فرغم توفرها كذلك على تربة خصبة صالحة للزراعة، وأراضي شاسعة إلا أنها لم تحقق حتى الاكتفاء الذاتي.

ـ ضرورة إيجاد بديل خارج نطاق المحروقات مع ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها محرك اقتصادي فعال.

ـ ضرورة تأهيل العنصر البشري من خلال التدريب وتأهيل القطاعات الاقتصادية العاملة مما يساعد على استيعاب التقنيات الحديثة كالتكوين الأجنبي.

ـ ضرورة تعزيز وتدعيم التشريعات الجزائرية بتشريعات جديدة تكون أكثر ليونة وأكثر تماشياً مع التغيرات الدولية، ومن اجل التحكم أكثر في مختلف المحاضرات التي قد تفرضها هذه التغيرات الدولية.

في الأخير و كوجهة نظر منا، نجد أن الحكومة الجزائرية ليس لها موقف صريح و نهائي عن إرادتها و رغبتها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و ذلك ناتج عن التذبذب و التناقض الواقعة فيه.

يمكن أن نترجم هذا الموقف في تصريحات الوزراء الدَالة على هذا التناقض، و التي تبين أن الجزائر لم تحسم بعد في مدى توفَر هذه الإرادة للانضمام من عدمها، و حتى لو توفَرت إلاَ انه لا يوجد هناك تمهيد و أساس إن صحَ التعبير ليسهل ذلك .

نجد من بين هذه التصريحات تصريح الوزير السابق للتجارة السيد بختي بلعايب انَه: " ليس للجزائر أية مصلحة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للجارة " ،كما صرَح في أوت 2015 أنَ الجزائر متماسكة بانضمامها إلى المنظمة بما يخدم الاقتصاد الوطني، و نجد من جهة أخرى تصريح وزير التجارة الأسبق السَيد الهاشمي جعبوب أنَ كلَ ما يشاع حول خطورة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة مجرَد افتراءات الغرض منها الحيلولة دون دخول أكبر مفاوض إلى هذا التنظيم، و انتقد بشدَة المعارضين لهذا الانضمام .

هذه التصريحات تعتبر أمثلة عن كومة من التناقضات و التذبذب و تصادم الآراء، التي توضح لنا عدم وجود موقف حاسم وصريح عن رغبة الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

أولاً: المراجع باللغة العربية

ا ـ الكتب:

1 ـ إبراهيم أحمد خليفة، النظام القانوني للمنظمة العالمية للتجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008.

2 ـ بدوي محمد إبراهيم، آثار العولمة ومنظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية، دار الفكر العربي، مصر، 2011.

3 ـ عبد العالي بن دبلة، الدولة الجزائرية الحديثة، الاقتصاد والمجتمع السياسي، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2014.

4 ـ عمر سعد الله، قانون التجارة الدولية، النظرية المعاصرة، دار هومة، د ب ن، 2007.

5 ـ سعداوي سليم، الجزائر والمنظمة العالمية، معوقات الانضمام وآفاقه، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.

6 ـ ناصر دادي عبدون، منتاوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة (أسباب الانضمام ـ النتائج المرتقبة ومعالجتها)، دار المحمدية العامة الجزائر، 2000.

7 ـ فياض محمود، المعاصر في قوانين التجارة الدولية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

8 ـ محفوظ لشعب، المنظمة العالمية للتجارة. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

9 ـ محمد بلقاسم، حسن بهلول، الجزائر والأزمة السياسية والاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1913.

10 ـ مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، د د ن، الجزائر، 2008.

II ــ الرسائل والمذكرات:

1 ـ أدمام رياض، عمارة علي، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، بين التأييد والتنديد ، مذكرة للنيل شهادة الماستير في الحقوق، تخصص القانون العام للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2015.

2 ـ أرزقي فيروز، مرزوق غنية، قواعد تنظيم التجارة الدولية من اتفاقية الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة الماستير في الحقوق، تخصص: القانون العام للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2013.

3 ـ آيات الله مولحسان، الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر، مذكرة للنيل شهادة الماستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009.

4 ـ باهة دينة، رمكي يسمينة، منظمة التجارة العالمية من الجات إلى مراكش، مذكرة للنيل شهادة الماستير في القانون العام، تخصص: قانون دولي وعلاقات دولية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2016.

5 ـ حاج رابح نورة، الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وانعكاسات على الاقتصاد الوطني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012.

6 ـ حاج يوسف سارة أم الخير، انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي، مذكرة لنيل شهادة الماستير في العلوم التجارية، فرع: تسويق التجارة دولية، تخصص: تجارة دولية، كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

7 ـ حريش نوال، عيسى يسمينة، وضع الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة في ظل الرهانات الجديدة، مذكرة لنيل شهادة الماستير في القانون العام، تخصص: قانون دولي

وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2016.

8 ـ خزندار وردة، تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012.

9 ـ طاشت الطاهر، انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع الجمارك الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2013.

10 ـ عطوى هشام، بقة مريم، دور المنظمة العالمية للتجارة في تنظيم قواعد التجارة الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماستير في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2015.

11 ـ علوش صبرة أسمهان، يحيى نصيرة، مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة الماستير في الحقوق، شعبة قانون الأعمال، تخصص: القانون العام للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2014.

12 ـ قزوط سلمى، شرقي أحلام، النظام القانوني للمنظمة العالمية للتجارة ومساعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف ـ 2 ـ، 2013.

III ـ المقالات والمداخلات:

أ ـ المقالات:

1 ـ الجوزي جميلة، "ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عدد 11، جامعة الجزائر3، 2012، ص ص 225 ـ 236.

2 ـ رانول محمد، "تحولات الاقتصاد الجزائري برنامج التعديل الهيكلي ومدى انعكاسات على مستوى المعاملات مع الخارج"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، دمشق، 2006.

3 ـ صالحي صالح، "الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عدد01، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2002، ص ص

4 ـ عياشي قويدر، إبراهيم عبد الله، "آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 2، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2005، ص ص 49 ـ 84.

5 ـ ناصر دادي عدون، منتاوي محمد، "انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة": الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث، عدد 3، جامعة شلف، 2004، ص ص 65 ـ 78.

ب ـ المداخلات:

ـ كمال رزيق، مسدور فارس، "انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني في الألفية الثالثة"، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البلدية، 2002.

IV – النصوص القانونية:

النصوص التشريعية:

1 – قانون توجيهي رقم 88 – 01، مؤرخ في 12 جانفي، المتعلق بالمؤسسات العمومية الاقتصادية، جريدة رسمية عدد1، 1988.

2– قانون رقم 90 – 10، مؤرخ في 14 أفريل 1990، يتعلق بالنقد و القرض، جريدة 3 رسمية عدد16، مؤرخة في 14 أفريل 1990.

3 – قانون رقم 87 – 19، مؤرخ في 8 ديسمبر1987 ،يتضمن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدّولة ، جريدة رسمية عدد 46 ،صادر في 1987.

ثانياً: المراجع باللغة الفرنسية

Les livres :

1- Gerard Marie Henry, Le FMI, groupe Suddyrana, Parsi, 2009.
2- Kcodgoh Adgewebline, le FMI en Afrique, L'Hrmattan, Paris, 2012.

Mémoire:

- Bellal Samir, Essai sur la crise de régime rentier d'accumulation en Algérie une approche en termes de régulation, Thèse pour obtenir le grade de docteur en Sciences économique, université lumière de Lyon 2, faculté de gestion et de Science économiques, 2011.

ثالثا: الوثائق:

ـ وكالة الإنباء الجزائرية، "الجزائر ـ منظمة التجارة العالمية: الجولة الـ 13 للمفاوضات، تجري خلال السداسي الجاري"، www.radioalgerie.dz

ـ خبراء وسياسيون يحذرون من خطورة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجار، http5//almaghribia.TV

فهـــــــرس

مقدمـــة.....01

الفصل الأوّل: الترتيبات المتّخذة من الجزائر

في سبيل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.....**05**

المبحث الأوّل: مساعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.....06

المطلب الأوّل: الإجراءات المتّبعة من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.....06

الفرع الأوّل: تقديم طلب العضوية إلى المنظمة.....07

الفرع الثاني: تقديم مذكرة السياسة التجارية ومناقشتها.....08

أولاً: تقديم المذكرة.....08

ثانياً: مناقشة المذكرة.....10

الفرع الثالث: تقديم التنازلات والالتزامات.....10

أولاً: تقديم جداول التنازلات في مجال السلع.....11

ثانياً: تقديم جداول التنازلات في مجال الخدمات.....12

المطلب الثاني: مسار مفاوضات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة....13

الفرع الأول: مرحلة التفاوض النظامي.....13

الفرع الثاني: مرحلة. التفاوض الثنائي الأطراف.....17

المطلب الثالث: الأهداف المرجوّة من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.....23

الفرع الأول: إنعاش الاقتصاد الوطني.....24

الفرع الثاني: تحفيز وتشجيع الاستثمارات.....25

الفرع الثالث: مسايرة التجارة الدولية في المنظمة.....25

الفرع الرابع: الاستفادة من المزايا التي تمنح للدولة النامية الأعضاء في المنظمة.....26
المبحث الثاني: الإصلاحات التي قامت بها الجزائر بغرض الانضمام إلى المنظمة العالمية
للتجارة.....27..
المطلب الأول: إعادة الهيكلة واستقلالية المؤسسات العمومية.....28
الفرع الأول: إعادة الهيكلة.....28
أولاً: إعادة الهيكلة العضوية.....29
ثانياً: إعادة الهيكلة المالية.....29
الفرع الثاني: استقلالية المؤسسات العمومية.....30
المطلب الثاني: التطهير المالي والخوصصة.....32
الفرع الأول: التطهير المالي.....32
الفرع الثاني: الخوصصة.....32
المطلب الثالث: التغيرات الشاملة التي قامت بها الجزائر في سبيل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.....34
الفرع الأول: التغيرات في المجال الفلاحي.....34
الفرع الثاني: التغيرات في المجال الصناعي.....35
الفرع الثالث: التغيرات في المجال الخدماتي.....35

الفصل الثاني: دراسة الاقتصاد الوطني الجزائري والانعكاسات السلبية المرتقبة عن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.....37

المبحث الأول: وضعية الاقتصاد الوطني الجزائري 38
المطلب الأول: واقع الاقتصاد الجزائري الهش.....38
الفرع الاول: الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي 38
الفرع الثاني: الاقتصاد الجزائري اقتصاد مديونية 39
الفرع الثالث: الاقتصاد الجزائري اقتصاد ينخره الفساد.....40

المطلب الثاني: موارد الاقتصاد الجزائري غير المستغلة 40
الفرع الأول: القدرات الاقتصادية.....41
أولاً: إنتاج البترول.....41
ثانياً: شبكة المواصلات.....42
ثالثاً: الطاقة الكهربائية.....42
الفرع الثاني: وضعية التجارة الحالية.....42
المبحث الثاني: العراقيل والآثار السلبية التي حد من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.....44
المطلب الأول:العراقيل التي تحد من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.....44
الفرع الأول:غياب أي إستراتجية تفاوضية واضحة.....44
الفرع الثاني: عدم تفويض للمفاوض الجزائري صلاحيات كبيرة.....45
الفرع الثالث: عدم تحديد أي برنامج واضح وعدم دقة المعطيات المقدمة...45
الفرع الرابع: وجود اقتصاد موازي.....46
الفرع الخامس: الترسانة القانونية في الميدان التجاري.....46
الفرع السادس: النظرة التشاؤمية للعددي الخبراء الاقتصاديين في الجزائر..47
الفرع السابع: صعوبة الحصول على صفة الدولة النامية.....47
المطلب الثاني: الآثار السلبية المتوقعة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العلمية للتجارة.....48
الفرع الأول: الآثار المتوقعة على المجال الصناعي.....48
الفرع الثاني: الآثار المتوقعة على المجال الزراعي.....50
الفرع الثالث: الآثار المتوقعة على المجال الخدماتي.....51
الفرع الرابع: الآثار المتوقعة على المجال المالي والمصرفي.....52
المطلب الثالث: الإجراءات الممكن اتخاذها لحماية الاقتصاد الجزائري للحد من سلبيات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.....53

الفرع الأول: حماية الاقتصاد الجزائري من خلال الاتفاقيات.....54
أولاً: اتفاقيات الإجراءات الوقائية 54
ثانياً: الحماية من خلال اتفاقيات الخدمات.....55

الفرع الثاني : حماية الاقتصاد الوطني من خلال الاستثناءات 56
أولاً: الحق في استخدام القيود الكمية.....56
ثانياً: الحق في الحماية ضد المنافسة غير مشروعة (الإغراق).....56
ثالثاً: الحق في الحماية ضد الدعم غير مشروع.....57
خاتمة.....59
قائمة المراجع.....62
فهرس البحث.....67

خلال تناولنا لهذا الموضوع نستخلص أنه بالرغم من الإصلاحات الجذرية التي بادرت بها الجزائر في سبيل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة العالمية، وفي ظل استمرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية فهي لن تكون قادرة على مواجهة المناضلة الخارجية وهذا ما سيؤثر سلباً في حالة انضمامها، فعلى الجزائر أن تحاول النهوض بإتمامها حتى تكون مهيئاً وقادراً على الوقوف في وجه النظام الاقتصادي الجديد.

Résumé de mémoire en langue Française

A travers ce sujet on constate que en dépit des reformes l'organisation mondiale du commerce et à la lumière des conditions continues économiques et politiques, il ne parvient pas à faire face à la concurrence étrangère et cela effectuera négativement dans le cas d'addition l'adhésion de cela l'Algérie doit avoir une économie puissante fondé sur des bases pour qu'elle puisse se tenir face au nouvel ordre économique.

خلال تناولنا لهذا الموضوع نستخلص أنه بالرغم من الإصلاحات الجذرية التي بادرت بها الجزائر في سبيل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة العالمية، وفي ظل استمرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية فهي لن تكون قادرة على مواجهة المناضلة الخارجية وهذا ما سيؤثر سلباً في حالة انضمامها، فعلى الجزائر أن تحاول النهوض بإتمامها حتى تكون مهيئاً وقادراً على الوقوف في وجه النظام الاقتصادي الجديد.

Résumé de mémoire en langue Française

A travers ce sujet on constate que en dépit des reformes l'organisation mondiale du commerce et à la lumière des conditions continues économiques et politiques, il ne parvient pas à faire face à la concurrence étrangère et cela effectuera négativement dans le cas d'addition l'adhésion de cela l'Algérie doit avoir une économie puissante fondé sur des bases pour qu'elle puisse se tenir face au nouvel ordre économique.